ورقة بحث

برنامج الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥

كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستفادة من حوكمة المناخ التكيفية

تحقيق التوازن بين النهج القائم على الحقوق والنهج التكنوقراطي

كريم الجندي

تشاتام هاوس

تشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية،
معهد سياساتٍ رائد عالميا يتخذ لندن مقراً له.
مهمتنا مساعدة الحكومات والمجتمعات لبناء
عالمٍ آمن ومستدام ومزدهر وعادل.

المحتوى

الملخّص	٢
٠١ المُقدمة	٤
٠٢ نماذج الحوكمة المناخية	٦
٠٣ حوكمة المُناخ التكيّفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٢
٠٤ التوصيات السياساتية	٣٠
نبذة عن المؤلف	٣٤
شكر وتقدير	٣٤

الملخّص

- سيكون للحوكمة المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثير دائم على المستقبل السياسي والاقتصادي للمنطقة. وفي الوقت الحاضر، تدفع الآثار المناخية المتزايدة والتحولات العالمية المتسارعة في مجال الطاقةِ الحكوماتِ إلى التحرك على وجه السرعة. وسوف تؤدي الطريقة التي تدير بها هذه البلدان الإجراءات المناخية، وما إذا كانت هرميّةً أو تشاركية، ومنصفةً أو غير منصفة، إلى إعادة صياغة العلاقات بين الدولة والمجتمع في المنطقة.

- يُعدّ القبول الشعبيّ أمراً بالغ الأهمية لاتخاذ إجراءات مستدامة بشأن المناخ، ذلك أنّ هذه السياسات تعيد تشكيل الحياة اليومية والخيارات الاقتصادية للمدنيين. وإنّ السياسات التي لا تحظى بقبول شعبي – مثل إصلاحات الدعم، وتغييرات استخدام الأراضي، أو القرارات المتعلقة بالبنية التحتية الكبيرة – تنطوي على مخاطر إثارة ردود فعل سلبية، أو تأخير التقدم، أو حتى إلى الانتكاس. وحيثما يشعر الناس بأنهم يُستشارون أو يُبلَغون، أو على الأقل يحظون بالاعتراف بدورهم، تكون الحكومات في وضع أفضل لاتخاذ تدابير صعبة طويلة الأجل. وقد تُمكّن المشاركة الهادفة من الوصول إلى المعرفة المحلية التي يمكن أن تُحسّن تصميم المشاريع، وتعزز الثقة في المؤسسات، وتساعد على ضمان فهم الإصلاحات اللازمة. وبالنسبة إلى العديد من البلدان، يمكن أن يؤدي اتّباع نهج تشاركي في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ إلى فتح الباب أمام التمويل الدولي لمكافحة تغيّر المناخ، وهو ما يتطلب مشاركة متزايدة من الأطراف المعنية.

- تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغيّر المناخ والتحول في مجال الطاقة من منطلقات متفاوتة للغاية. إذ يمكن للدول الغنية المصدّرة للمنتجات النفطية، مثل المملكة العربية السعودية وقطر، تمويل مشاريع الطاقة النظيفة على نطاق واسع، في حين تعتمد الاقتصادات المحدودة الموارد، مثل مصر والمغرب والأردن، على التمويل الخارجي ويجب أن تعطي الأولوية لتأمين قدرتها على التمويل وتنمية القدرات المؤسسية. وتؤثّر هذه الاختلافات على نماذج الحوكمة المتباينة وتحدد نوع الإجراءات المناخية المُجدية.

- يسودُ نموذجان متمايزان للحوكمة في صنع السياسات المناخية في المنطقة:

  - النظم الدستورية التشاركية (مثل المغرب) التي تكرس الحقوق البيئية وتُشرك السلطات المحلية والمجتمع المدني في الإجراءات المناخية. وهذا نموذجٌ يعزز الشرعية، لكن البلدان التي تعتمد هذا النهج غالباً ما تواجه صعوبات في التنفيذ بسبب محدودية قدراتها.

  - أمّا نُظُم الاستثمار والتكنولوجيا (مثل الإمارات العربية المتحدة) فتعتمد على مركزية السلطة والاستثمارات الواسعة النطاق لتحقيق نتائج سريعة، لكنها تحدّ من المشاركة الواسعة، مما يخلق فجوات محتملة في الشرعية.

- تعمل معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآن بنُظم هجينة قابلة للتكيف. وتمزج بلدان مثل الأردن المشاركةَ العامة والمؤسسية الانتقائية مع التنفيذ التكنوقراطي القائم على الاستثمار. وينطوي هذا على مزايا تلبية متطلبات التمويل الخارجي للمناخ، والحفاظ على السيطرة المركزية، وضمان المقبولية الشعبية في ظلّ قيود مالية وسياسية صارمة.

- وتبرز حوكمة المناخ التكيفية باعتبارها المسار الأكثر واقعية في المنطقة. إذ يُقرّ هذا النهج بأن الشرعية (من خلال الإدماج والشفافية) والقدرة (من خلال التنسيق المركزي والخبرة) ضروريتان لتسريع الاستثمار الأخضر المستدام، وتنفيذ المشاريع، والحفاظ على استقرار العقد الاجتماعي.

- ويدرك قادة المنطقة بشكل متزايد أن حوكمة المناخ لا يمكن أن تكون أُحادية البُعد. وتُعبّر محاولاتهم للجمع بين التخطيط الفني، والنهج التشاركي أو المجتمعي، عن إدراكهم بأنّ تغيّر المناخ يتطلب قدرة فنية موثوقةً وشرعيةً اجتماعية واسعة. وتُقيِّم هذه الورقة مدى جدوى نماذج إدارة المناخ المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتسليط الضوء على الممارسات الفُضلى في المنطقة.

- إنّ خيارات الحوكمة اليوم ستحدد ما إذا كان بمقدور دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توفير التمويل اللازم، وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة على نطاق واسع وبسرعة، وتفادي الاضطرابات الاجتماعية، في ظلّ إعادة تشكيل سياسات المناخ لنُظم الطاقة والمياه والاقتصاد. ومن دون حوكمة قابلة للتكيف ومبنية على الثقة، فإن المنطقة معرّضة لخطر تعثّر التحولات وزيادة الهشاشة السياسية.

- وتقدّم الورقة عدّة توصيات رئيسية، منها:

- **بالنسبة إلى الحكومات:** تحديد الأوقات الأنسب لإشراك أصحاب المصلحة وعامّة الناس في صياغة السياسات. والسماح بمشاركة المواطنين بشكل منظّم ومحدّد زمنياً في التخطيط المتعلق بالمناخ لتقليل حالات التأخير المحتملة، مع تمكين الجهات التنفيذية المتخصصة أو الوكالات الإقليمية من منح الموافقة على مشاريع العمل المناخي ذات الأولوية وتنفيذها بصورة أكثر كفاءة.

- **بالنسبة إلى المجتمع المدني:** تعديل الإستراتيجيات وفقاً للسياق السياسي، واستخدام الأطر القانونية والسياساتية القائمة لرصد التنفيذ، وشرح خطط المناخ للمجتمعات المتضررة، وتقديم المساهمات الفنية حيثما يسمح الحيّز المدني بذلك.

- **بالنسبة إلى المانحين الدوليين:** تكييف التمويل المناخي مع واقع الحوكمة، وربط الدعم بتحسينات في الشفافية والتنسيق والقدرات المؤسسية، بدلاً من فرض متطلبات مشاركة موحَّدة.

- **بالنسبة إلى الهيئات الإقليمية:** دعم منصّات التعاون التقني، مثل المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، لتشجيع تبادل الدروس العملية المتعلقة بالمياه والطاقة والتكيّف، بما في ذلك مع المجتمع المدني، والمساعدة في تعميم ممارسات الحوكمة الأكثر شمولاً وتكيفاً.

١.
المُقدمة

يعيد التغيّر المُناخي صياغة العلاقات بين الدولة والمجتمع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتدفع المخاطر المناخية المتزايدة وفرص الاقتصاد الأخضر الحكومات إلى التحرك، مما يجعل حوكمة المُناخ أداة حاسمة للشرعية والمشاركة والاستدامة على المدى الطويل.

في أهمية حوكمة المناخ والعقود الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مُعرَّضة بشدة للتأثيرات المتتالية لتغيّر المناخ، ولكنها في وضع جيد يُتيح لها تطوير التكنولوجيا الخضراء والفرص الاقتصادية المرتبطة بها. وتضغط موجات الحرارة المتزايدة، ونقص المياه، والظواهر الجوية المتطرفة في المنطقة على الحكومات لاتخاذ إجراءات عاجلة.[١] ويمثّل التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة فرصة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنويع اقتصاداتها، لا سيما الابتعاد عن تصدير الوقود الأحفوري، وخلق فرص العمل. وقد أصبحت كيفية استجابة الحكومات لتغيُّر المناخ – ليس فقط من خلال السياسات والمشاريع، ولكن من خلال طريقة إشراكها لمواطنيها – سمة مميزة للعلاقات بين الدولة والمجتمع. وبعبارة أخرى، أصبح العمل المناخي الآن عنصراً أساسياً في العقود الاجتماعية المتطورة في المنطقة.

تستخدم هذه الورقة منظور الاقتصاد الأخضر لتقييم فعالية نماذج حوكمة المناخ المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وممارساتها الفُضلى. ويشير مصطلح "الاقتصاد الأخضر" هنا إلى الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي تدعم النمو المنخفض الكربون والموفِّر للموارد – وهي مبادرات تعزز التخفيف من آثار تغيّر المناخ مع الحفاظ على أهداف التنمية. من ناحية أخرى، يشير مصطلح "حوكمة المناخ" إلى العمليات والمؤسسات والعلاقات التي تستعين بها الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص لتصميم السياسات المناخية وتنفيذها وتنسيقها. وهذا يشمل سلطة صنع القرار وآليات المساءلة ودرجة المشاركة عبر مستويات الحكومة والمجتمع.

يعتمد التحول إلى الطاقة المتجددة والاستدامة على مدى مصداقية العقود الاجتماعية: أي الاتفاقات الضمنية أو الصريحة التي تحدد مسؤوليات الدولة وتوقعات المواطنين. ويشكل تغيّر المناخ اختباراً فعلياً لهذه الاتفاقات. إذ يزداد وعي المواطنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالقضايا البيئية وتأثّرهم بها. وقد وجدت دراسة استقصائيّة عام ٢٠٢٣ أنّ ثلاثة أرباع الشباب في شمال أفريقيا ودول الخليج

---

١ العدوي، أ. (Eladawy, A). «حوكمة المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المعرفة والسياسات والتعاون»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مقال باللغة الإنكليزية، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٢٥، https://carnegieendowment.org/ research/٢٠٢٥/٠٢/climate-governance-mena-africa?lang=en.

يشعرون بأنّ تغيّر المناخ يؤثّر على حياتهم اليوميّة.[٢] وأنّ استجابة الدول، سواء من خلال إشراك المجتمعات المحليّة أو تجاوزها، وتنفيذ الحكومة للإجراءات المناخيّة تعيد صياغة الثقة في المؤسّسات العامّة. ويستند هذا إلى المفهوم القديم للعقود الاجتماعية في أبحاث الاقتصاد السياسي[٣] والطروحات الحديثة القائلة بأن الإجهاد البيئي يمكن أن يعيد صياغة هذه الاتفاقات الضمنية بين الدولة والمجتمع.[٤]

يعتمد التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة والاستدامة على نزاهة العقود الاجتماعية: أي الاتفاقيات الضمنية أو الصريحة التي تحدد مسؤوليات الدولة وتطلّعات المواطنين.

أمّا بقيّة هذه الورقة فتتوزّع على النحو الآتي: أولاً، تحدد الورقة الإطار النظري الذي يميّز بين نموذج الحوكمة "الدستوري التشاركي" (وهو نهج يدمج الحقوق البيئية في القانون ويُشرك المواطنين والسلطات المحلية في صياغة القرارات المتعلقة بالمناخ) ونموذج "الاستثمار والتكنولوجيا" (وهو نهج مركزيّ من أعلى إلى أسفل يدفع الإجراءات المناخية من خلال مشاريع تقنيّةٍ واسعة النطاق ومن خلال استثمارات تقودها الدولة بمشاركة عامة محدودة). ثم تنتقل الورقة إلى تحديد الخصائص الأساسية للنموذجين وشرح المقصود بحوكمة المناخ التكيفية، وهي طريقة تستفيد من عناصر كلا النهجين في الاستجابة للضغوط المناخية.

بعد ذلك، تقدم الورقة تحليلاً مقارناً مفصلاً لهذين النموذجين في الممارسة العملية، وتتناول دراسات حالات قُطرية تمثل نُهجاً مختلفة لحوكمة المناخ. ويُعدّ المغرب وتونس مثالان على الأطر الدستورية التشاركية، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مثالان على نموذج الاستثمار والتكنولوجيا.

ثم تبحث الورقة في النُهج التكيّفية الناشئة لحوكمة المناخ في مصر والأردن، مبيّنةً كيف تحاول هذه البلدان التوفيق بين فوائد الشرعية للمشاركة المدنية ومزايا الكفاءة للتنفيذ المركزي في ظل القيود المالية ومحدودية القدرات.

أخيراً، واستناداً إلى الرؤى المستخلصة من جميع دراسات الحالة هذه، تقدم الورقة توصيات سياساتية ملموسة ومراعية للسياق، للحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية لتمويل المناخ، وهيئات التعاون الإقليمي، من أجل تعزيز إدارة المناخ التكيفية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

---

٢ شافي، ن. (Shafi, N.). (٢٠٢٥). «النشاط المناخي ومنظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مقالة باللغة الإنكليزية بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٢٥. https://carnegieendowment.org/research/٢٠٢٥/٠٣/climate-activism-civil-society-mena?lang=en.

٣ لوفه، ل.، تسينتل، ت.، وهودريه، أ. (Loewe, L.; Zintl, T.; Houdret, A.). (٢٠٢١). «العقد الاجتماعي كأداة تحليلية: مقدمة للعدد الخاص حول تأطير تطور العقود الاجتماعية الجديدة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، World Development، المجلد ١٤٥، دار نشر Elsevier. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.104982.

٤ أدغر، و. وآخرون (Adger, W. et al.). (٢٠١٣). «تغيّر العقود الاجتماعية في سياق التكيّف مع تغيّر المناخ»، Nature Climate Change، المجلد ٣، الصفحات ٣٣٠-٣٣٣. https://doi.org/10.1038/nclimate1751.

٠٢
نماذج الحوكمة المناخية

اعتمدت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نماذج متباينة للحوكمة المناخية. ويكشف فهم هذه النماذج كيف تؤثر الخيارات المختلفة للحوكمة على تدفقات الاستثمار وتنفيذ المشاريع وثقة الشارع.

المشاركة الدستورية مقابل الاستثمار والتكنولوجيا

أكدت الأبحاث حول إدارة المناخ أن الاستجابات الفعالة لتغيّر المناخ لا تعتمد فقط على أدوات السياسة العامة، بل أيضاً على المؤسسات والعلاقات التي تمكّن من العمل الجماعي.[٥] وتشمل العناصر الأساسية لبناء المرونة والحفاظ على الشرعية في مكافحة تغير المناخ أطر حوكمة مناخية قابلة للتكيف (فكرة أن العلاقات بين الدولة والمواطنين يمكن أن تتكيف وتتطور استجابة لضغوط المناخ والضرورات الاقتصادية)، فضلاً عن المرونة والقدرة على التعلم والمشاركة.[٦] وتوضح دراسات الحالة المقارنة للحوكمة في هذه الورقة أن أنظمة السياسات المناخية الحالية تقع ضمن متواليةٍ بين عملية صنع القرار التشاركية وتلك التكنوقراطية.

ولئن كان معظم البحوث حول ديناميات الحوكمة المناخية قد ركّز على سياقات أكثر ديمقراطية أو لامركزية،[٧] فإن عدد الدراسات التي اختبرت هذه الأطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل بكثير، إذ أنّ السمات المميزة لهذه المنطقة، مثل تنوّع قدرات الدول، والنظم السياسية، والاقتصادات الريعية، والعقود الاجتماعية المتطورة، هي التي تشكّل كيفية إدارة الإجراءات المناخية وفعاليتها.[٨]

ورغم أن الأعمال الحديثة بدأت في دراسة ديناميات حوكمة المناخ في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل فردي،[٩] إلا أنه لا يوجد حتى الآن تحليل مقارن شامل على مستوى المنطقة يربط بين

٥ فولكه، ك.، هان، ت.، أولسون، ب.، ونوربرغ، ي. (Folke, C.; Hahn, T.; Olsson, P.; Norberg, J.). (٢٠٠٥). «الحوكمة التكيفية للأنظمة الاجتماعية-البيئية»، Annual Review of Environment and Resources، المجلد ٣٠، العدد ١، الصفحات ٤٤١-٤٧٣. https://doi.org/10.1146/annurev.energy.30.050504.144511.

٦ ليبل، ل. وآخرون (Lebel, L. et al.). (٢٠٠٦). «الحوكمة والقدرة على إدارة المرونة في النظم الاجتماعية-البيئية الإقليمية»، Ecology and Society، المجلد ١١، العدد ١، ص. ١٩. http://www.ecologyandsociety.org/vol11/iss1/art19.

٧ فيشر، هـ (Fischer, H.). (٢٠٢١). «اللامركزية وحوكمة التكيّف مع تغيّر المناخ: موضعة التخطيط القائم على المجتمع ضمن المسارات الأوسع للتحوّل السياسي»، World Development، المجلد ١٤٠، العدد ٣، رقم المقالة ١٠٥٣٣٥. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.105335.

٨ بوبيريجسكايا، م.، وإل-أنيس، إ. (Poberezhskaya, M.; El-Anis, I.). (٢٠٢٣). «بناء الريعية المناخية في الأردن»، Environmental Politics، الصفحات ١-٢٠. https://doi.org/10.1080/09644016.2024.2427527.

٩ المرجع نفسه.

نماذج الحوكمة والنتائج المناخية. ومن شأن مثل هذا البحث أن يتيح للبلدان تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفضلى من سياقات مماثلة. وتنحو الدراسات الإقليمية الحالية إلى التركيز على التكيف الاقتصادي والتحول في مجال الطاقة بدلاً من التركيز على آليات الحوكمة التي تُشكّل التنفيذ أو الاستثمار أو الشرعية.[١٠]

لذا فإن هذه الورقة تسعى إلى معالجة هذه الفجوة التحليلية من خلال ربط البحوث في كلٍّ من الحوكمة التكيفية والعقود الاجتماعية بممارسات الحوكمة المناخية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعمل التحليل الوارد هنا على مواءمة الأطر المذكورة أعلاه مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التمييز بين النموذج "الدستوري التشاركي" ونموذج "الاستثمار التكنوقراطيّ". كما يقدم "حوكمة المناخ التكيفية"، واضعاً هذه الفكرة في الأنظمة السياسية الهجينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وموضحاً كيف تؤثّر نماذج الحوكمة المختلفة على كل من النتائج المناخية وثقة الدولة والمجتمع.

وقد اعتمدت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نُهجاً مختلفة بشكل ملحوظ في حوكمة المناخ، مما يعكس تنوع أنظمتها السياسية ومواردها وقدراتها الإدارية، وفي بعض الحالات، تأثير التقاليد القانونية والتاريخية المتمايزة. وقد أدرجت بعض الدول، مثل المغرب وتونس، الحقوق المناخية والبيئية في الأطر الدستورية أو القانونية التي تركز على الشفافية واللامركزية ومشاركة المواطنين (يُشار إليها هنا بالنموذج "الدستوري التشاركي"). بينما انتهجت دول أخرى، ولا سيما المَلَكيات الخليجية، نموذجاً شديد المركزية، إذ دفعَت بمبادرات مناخية عبر توجيهات من أعلى إلى أسفل ومشاريع تكنولوجية واستثمارات واسعة النطاق، في حين وفرت سبل محدودة رسمية ومنظمة للمشاركة العامة (نموذج "الاستثمار والتكنولوجيا").

وإنّ ما يجعل هذه المنطقة فريدة على الصعيد العالمي هو تعايش هذه النماذج في سياق جغرافي وبيئي واقتصادي مشترك – حيث تواجه البلدان مخاطر مناخية مماثلة وتعتمد اعتماداً كبيراً على الاستثمار العام – لكنها تختلف بصورةٍ حادة في كيفية تنظيم السلطة والمشاركة. وبخلاف المناطق التي ترتبط أنماط الحوكمة فيها بشكل أكثر قابلية للتنبؤ بمستوى الدخل أو نوع النظام، فإن مزيج دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الدول الريعية والملكيات الإصلاحية والديمقراطيات الفتية يسمح بإجراء مقارنة مباشرة بين صور تأثير أنماط الحوكمة المختلفة على نتائج المناخ. وبالتالي، فإن المنطقة تعمل بمثابة مختبر طبيعي لاختبار الافتراضات الكامنة وراء نماذج الحوكمة التشاركية والتكنوقراطية والهجينة، مما يوفر دروساً مفيدةً على الصعيدين المحلي والعالمي.

وتطرح هذه الورقةُ فكرةَ أن حوكمة المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقع في نطاقٍ يتراوح بين الحوكمة الدستورية التشاركية، والحوكمة الاستثمارية التكنولوجية. في النموذج التشاركي، تُكرس الحكومات الحقوق البيئية في القانون وتُشرك عموم المواطنين أو السلطات المحلية في صنع القرار. وباعتمادها هذا النهج، تهدف الحكومات إلى تحقيق قبول أوسع وتحسين المساءلة، وهو أمر بالغ الأهمية في منطقة يمكن أن تؤدي فيها الإصلاحات المناخية إلى تغييرات في نمط الحياة أو تكاليف جديدة أو اضطراب في البنية التحتية. علاوة على ذلك، تساعد المشاركة الحكومات على التحسُّب للممانعة، والاستفادة من المعرفة المحلية، وتعزيز الثقة، وتلبية متطلبات المانحين، وضمان عدم نكوص السياسات عندما تتغير الظروف. لكنّ الجانب السلبي هو أنّه مِن دون وجود قدرات قوية للدولة، فإن هذه العمليات الشاملة يمكن أن تؤدي إلى خطط مثالية (وأحياناً غير عملية) وبطء في التنفيذ على أرض الواقع.

---

١٠ تاليابيترا، س. (Tagliapietra, S.). (٢٠١٩). «تأثير التحوّل العالمي في الطاقة على منتجي النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، Energy Strategy Reviews، المجلد ٢٦. https://doi.org/10.1016/j.esr.2019.100397.

تطرح هذه الورقةُ فكرةَ أن حوكمة المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقع في نطاقٍ يتراوح بين الحوكمة الدستورية التشاركية والحوكمة الاستثمارية التكنولوجية.

وفي الجانب الآخر من المشهد، يوجد نموذج لإدارة المناخ قائم على الاستثمار والتكنولوجيا، يُركّز الإجراءات المتعلقة بالمناخ في أيدي عدد قليل من الخبراء أو القادة الوطنيين. وفي هذا النموذج، تقود الدولة مشاريع كبيرة في مجال المناخ والطاقة، وتجذب استثمارات ضخمة، مع إبقاء المشاركة العامة عند الحد الأدنى أو توجيهها من خلال الهيئات التشريعية أو المنتديات التي تراقبها الدولة. ويرى مؤيّدو هذا النظام أن التنسيق المركزي القوي من قِبل مكتب تنفيذي أو لجنة مَلكية يقلل من الروتين ويحقق نتائج سريعة ذات تأثير مباشر. ولكن مثل هذا النهج ينطوي على خطر حدوث فجوة في الشرعية، فقد تتحرّك السياسات بسرعة، ولكن من دون دعم مجتمعي أوسع، مما قد يثير رد فعل سلبي من جانب الناس إذا كانت الإجراءات تتطلب تضحيات تؤثّر على حياتهم (مثل خفض الإعانات أو تغييرات غير مواتية في استخدام الأراضي).

وتعمل حكومات عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مزج عناصر من كلا النموذجين، وتكييف حوكمة المناخ لديها تماشياً مع الموارد والقدرات المتاحة (توافر التمويل في ميزانية الدولة، والاستثمارات الأجنبية، والمهارات والقدرات الإدارية)، والضغوط الداخلية (المشاكل الاقتصادية ومطالب الشباب) والضغوط الخارجية (آثار المناخ والمنافسة على الاستثمارات الخضراء). على سبيل المثال، قد تستمر الدولة التي تميل إلى النموذج التشاركي في مركزية السيطرة لتسريع وتيرة تنفيذ مشروع رائد في مجال الطاقة الشمسية، وبالمثل، قد تفتح دولة استبدادية تقليدية باب المشاورات المحدودة لاكتساب بعض المصداقية لإصلاح نظام دعم الطاقة.

والجدير بالذكر أن ثروة البلد من الموارد هي التي تصوغ استراتيجيته المناخية. إذ يمكن للدول المصدّرة للنفط والغاز مثل المملكة العربية السعودية والكويت وقطر تمويل المشاريع الكبيرة وجذب الشركاء بسهولة أكبر. وعلى النقيض من ذلك، تعتمد بلدان مثل مصر وتونس ولبنان، التي لديها ميزانيات محدودة أو واردات وقود باهظة الثمن، على رأس المال الخارجي وتمويل المانحين، مما يتطلب أن تثبت المشاريع الخضراء عوائد واضحة أو أن تتوافق مع شروط المقرضين. وفي كلتا الحالتين، تُعتبر الحوافز الاقتصادية ذات أهمية قصوى. إذ يهدف منتجو الوقود الأحفوري إلى تحرير النفط والغاز للتصدير من أجل مضاعفة الإيرادات، بينما تسعى الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد إلى خفض فواتير استيراد الوقود وتكاليف الدعم. وهذا يعني أن العديد من صانعي السياسات غالباً ما يحكمون على المشاريع المناخية من حيث عائدها على الاستثمار وتأثيرها المالي – وعلى سبيل المثال، ما إذا كان مشروع الطاقة المتجددة يجذب المستثمرين ويحقق وفورات أو أرباحاً طويلة الأجل – بدلاً من الحكم عليها من حيث نتائجها المناخية.[١١]

لذلك فإنّ وجود تعريف أدقّ للنتائج المناخية الناجحة أمر بالغ الأهمية لفعالية السياسات. على سبيل المثال، قد يشير ذلك التعريف إلى الكفاءة الاقتصادية (مثلاً، ارتفاع العائد على الاستثمار أو الجدوى من حيث التكلفة للمشاريع)، والفعالية في خفض الانبعاثات، أو الشرعية الاجتماعية (المشاركة العامة والإنصاف).

---

١١ هايتايان، ل.، وكيسكِس، هـ (Haytayan, L.; Keskes, H.). (٢٠٢٣). «التحوّل في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط وأفريقيا: الطريق إلى مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP٢٨)»، المعهد الدولي لحوكمة الموارد الطبيعية، موجز سياساتي. https://resourcegovernance.org/publications/energy-transition-middle-east-and-north-africa-road-cop28.

تستخدم هذه الورقة مجموعة من المقاييس في تحليلها للحوكمة المناخية، من الأموال المخصصة للاستثمار الأخضر، إلى المشاريع المنجزة والثقة العامة. ويستخدم التحليل ثلاثة مؤشرات لتقييم نماذج الحوكمة المختلفة هذه:

١. **الاستثمار:** هل تشجّع السياسات الحالية تدفق التمويل المناخي والاستثمار الأخضر؟ وهل هناك استثمارات في التقنيات النظيفة؟

٢. **تنفيذ المشاريع:** هل تتحول الخطط على الورق إلى مشاريع وبنية تحتية فعلية على أرض الواقع تقلل من الآثار المناخية؟

٣. **الثقة العامة:** هل يثق عامة الناس في نزاهة عملية صنع القرار المتعلقة بالمناخ وموثوقيتها؟ استخدام مؤشرات مثل مشاركة أصحاب المصلحة وآليات الشفافية والإبلاغ عن المخاطر[١٢] والتنسيق عبر القطاعات ومستويات الحكومة.[١٣]

وباستخدام هذه المعايير، يمكن مقارنة نهج تشاركي مثل النهج المتَّبع في المغرب بنهج تكنوقراطي مثل النهج المتّبع في المملكة العربية السعودية، ليس فقط من الناحية النظرية، بل من خلال دراسة نتائج أكثر واقعية. كما يساعد ذلك في إبراز المفاضلات. ويمكن أن تعزز الحوكمة التشاركية الشرعية والدعم الاجتماعي للسياسات الخضراء، فضلاً عن تزويد السلطات المحلية بالتفويض والكفاءة لتسهيل الاستثمار، في حين أن الحوكمة الاستثمارية التكنولوجية يمكن أن تدفع عملية البناء والتنفيذ بشكل أسرع.

ولئن كانت النتائج المناخية تتأثر بمتغيرات هيكلية أوسع نطاقاً، مثل ثروة الدولة أو مناخ الاستثمار، فإن ممارسات الحوكمة – سواء كانت السياسات مطورة بالاشتراك مع أصحاب المصلحة، أو مدعومة بولايات قانونية أو بتنسيق بين الوزارات – تظل حاسمة في بلوَرة التنفيذ. على سبيل المثال، كل من الجزائر والأردن من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، لكن مقاربتيهما المؤسسيتَين المتباينتين تُسفران عن مستويات متفاوتة من اتّساق السياسات وإشراك أصحاب المصلحة اختلاف ممارسات الحوكمة لديهما.[١٤]

تتناول هذه الورقة في القسم التالي كيفية تطبيق هذه النماذج في أربعة بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اثنان منها يُطبّقان نموذجاً تشاركيّاً (المغرب وتونس)، بينما يتبع الاثنان الآخران نهجاً أكثر تكنوقراطية (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية). وتُظهر كل حالة مزايا النموذج وما ينطوي عليه من عيوب.

---

١٢ سليمان، ك. (Sulaiman, K.). (٢٠٢٥). «شفافية المعلومات المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مقال منشور باللغة الإنكليزية بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥. https://carnegieendowment.org/research/2025/01/climate-information-transparency-in-the-mena-region?lang=en.

١٣ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. (٢٠٢٤). «تقييم حوكمة المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المنهجية»، https://carnegieendowment.org/programs/middle-east/mapping-climate-governance-in-the-mena-region-a-database-for-policy-and-research?lang=en.

١٤ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. (٢٠٢٤). «تقييم حوكمة المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المنهجية».

الشكل التوضيحي ا. مجموعة من نماذج حوكمة المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من الأطر الدستورية التشاركية إلى نماذج الاستثمار والتكنولوجيا

النموذج الدستوري التشاركي

أطر قائمة على الحقوق، ولامركزية، ومشاركة أصحاب المصلحة

المغرب

النهج
- الحقوق البيئية الدستورية
- التمكين الإقليمي بدعم من الوكالات الحكومية
- الاستثمار المحلي والتيسير

نقاط القوة
- أطر قانونية قوية
- جذبُ التبرعات والاستثمارات، وتيسير التنفيذ
- التفويض والكفاءة على الصعيد المحلّي

نقاط الضعف
- تفاوت القدرات الإقليمية
- افتقار المناطق الفقيرة إلى الموظفين المهَرة

تونس

النهج
- الحقوق البيئية الدستورية
- مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة بشأن الاستراتيجية الاقتصادية الخضراء
- الرصد والمساءلة بقيادة المجتمع المدني

نقاط القوة
- الأطر القانونية القوية نسبياً
- المجتمع المدني النشط والضغط الشعبي
- التفويض بالشفافية

نقاط الضعف
- تُقوّض القدرات المحدودة للدولة وعدم الاستقرار السياسي، والتنسيق المجزأ عمليةَ التنفيذ
- مجالس محلية تعاني من نقص التمويل

النموذج الهجين

يمزج بين المشاركة والتنفيذ التكنوقراطي

مصر

النهج
- الحقوق البيئية الدستورية
- استشارة محدودة للعامّة وإدراج منظمات المجتمع المدني بشكل منظم
- تنفيذ برامج واسعة النطاق من أعلى إلى أسفل

نقاط القوة
- جذبُ التبرعات والاستثمارات
- موثوقية المانحين من خلال المشاركة والتنفيذ

نقاط الضعف
- مشاورات محدودة مع العامة/المجتمع المدني
- قمع النشاط غير المصرّح به

الأردن

النهج
- المشاورات العامة وإشراك المجتمع المدني
- التنفيذ التكنوقراطي الموجّه من المانحين

نقاط القوة
- جذبُ التبرعات والاستثمارات
- موثوقية المانحين من خلال المشاركة والتنفيذ
- الشرعية من المدخلات والمخرجات

نقاط الضعف
- مشكلات القدرات والموارد
- يمكن أن يتسبب مدى تأثير المجتمع المدني في حدوث تأخيرات

نموذج الاستثمار والتكنولوجيا

مركزي، من أعلى إلى أسفل، يقوده الخبراء مع مشاركة عامة محدود

الإمارات العربية المتحدة

النهج
- التنسيق على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الإمارة والتخطيط من أعلى إلى أسفل
- خطط وطنية للنمو الاقتصادي الأخضر
- مشاريع واسعة النطاق مدعومة من الدولة
- مشاركة محدودة ومنظمة للعامّة

نقاط القوة
- جذبُ الاستثمار وسرعةُ حشد الموارد
- تنفيذ فعال وقابل للتطبيق تجارياً

نقاط الضعف
- استشارة محدودة للعامّة/المجتمع المدني
- إقصاء المشاريع للمعارف المحلية
- قد يقلل من تقدير الآثار الاجتماعية

المملكة العربية السعودية

النهج
- التنسيق المركزي والتخطيط من أعلى إلى أسفل
- استراتيجية الطاقة جزء من خطة التنويع الاقتصادي
- مشاريع واسعة النطاق مدعومة من الدولة
- مشاركة عامة محدودة ومنظمة

نقاط القوة
- سوق طاقة متجددة سريعة النمو
- قناة مركزية للمشاريع الضخمة
- خطط طويلة الأجل لإزالة الكربون

نقاط الضعف
- مدخلات عامة محدودة
- غالباً ما تستبعد المشاريع الضخمة مساهمات المجتمعات المحلية

المصدر: جمعها المؤلف.

المغرب: لامركزية برؤية وطنية

تمكين المناطق وثقة المستثمرين

انتهج المغرب استراتيجية مناخية تجمع بين رؤية وطنية ومؤسسات محلية متمكنة. وأقرّت الإصلاحات الدستورية في عام ٢٠١١ بأهمية التنمية المستدامة واللامركزية، فقد نصّت المادة ٣١ على التزام الدولة بتوفير المياه للجميع على قدم المساواة، والبيئة الصحية والتنمية المستدامة لجميع المواطنين، بينما نصت المادة ٣٥ على حماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.[١٥] ولتحقيق هذه الأهداف، فُوِّضت السلطات والموارد إلى المناطق، بدعم من هيئات الرقابة مثل الشرطة البيئية ووكالات أحواض المياه.[١٦]

علاوة على ذلك، تتيح اللجان الجهويّة المعنية بالمناخ، التي غالباً ما تكون جزءاً من مجالس مناطقية أوسع نطاقاً، للمسؤولين المحليين والشركات والمجموعات المدنية تخطيط المشاريع المتعلقة بالمناخ والإشراف عليها. على سبيل المثال، بدلاً من أن يخضع لإدارة دقيقة من قبل الحكومة المركزية في الرباط، تولّى المركز الجهوي للاستثمار المحلي تيسير إنشاء مجمع نور ورزازات للطاقة الشمسية الرائد، وهو أول مجمع ضخم للطاقة الشمسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقدرة ٥٨٠ ميغاواط. وقد عملت هذه الهيئة المحلية بمثابة مركز شامل لتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص وشراء الأراضي والتنسيق مع الوكالات المحلية، مما يسَّر الاستثمار.[١٧]

وفي الواقع، تعتمد فعالية هذا النموذج على مزيج من تفويض الصلاحيات والقدرة الإدارية على مستوى المناطق المحلية. ويُظهِر هذا النموذج نجاحاً في المغرب لأن المجالس الجهوية تتمتع بولاية قانونية للموافقة على مشاريع الاستثمار وبكفاءة كافية للتنسيق بين الوزارات والجهات الفاعلة الخاصة. ومع ذلك، قد يكون من الصعب تكرار مثل هذه الترتيبات في البلدان التي تُحجم فيها الوكالات المركزية عن التخلّي عن السيطرة. على سبيل المثال، لا تزال المقاطعات الجزائرية مقيّدة بسلطة محدودة ومعرفة محدودة بالمناخ.[١٨] وفي الوقت نفسه، فإن إجراءات صنع القرار المبسَّطة في المغرب، إلى جانب أكثر من ٥٠ اتفاقية تجارة حرة، قد جعلت من البلاد قاعدة تصنيع وتصدير للتكنولوجيا الخضراء.[١٩]

المشاركة المحلية وإدارة الموارد

تمتد ثقافة المشاركة في المغرب إلى قطاعات الموارد الحيوية مثل المياه. وتُمكّن الخطة الوطنية للمناخ ٢٠٣٠ مجالس المياه على مستوى الأحواض واللجان الجهوية من تكييف تدابير التكيف، مثل السدود الصغيرة والمحاصيل المقاومة للجفاف، مع الاحتياجات المحلية. وبدورها تعزز هذه اللامركزية قابلية التوسع في الاستثمارات، حيث تدير اللجان الجهوية الأولويات المحلية وتساعد على مواءمة المشاريع مع الواقع الميداني.[٢٠]

---

١٥ الدستور (بدون تاريخ)، «المغرب ٢٠١١»، دستور المملكة المغربية لعام ٢٠١١، https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011.

١٦ مدني، م.، مغراوي، د.، وزرهوني، س. (Madani, M.; Maghraoui, D.; Zerhouni, S.). (٢٠١٢). «دستور المغرب لعام ٢٠١١: تحليل نقدي»، ورقة مساعدة، المعهد الدولي للديمقراطية والشؤون الانتخابية. https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-2011-moroccan-constitution-critical-analysis.pdf.

١٧ البنك الدولي (٢٠٢٣)، مشاركة مجموعة البنك الدولي في المغرب، السنوات المالية ٢٠١١–٢١: تقييم البرامج القطرية، فريق التقييم المستقل، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، https://ieg.worldbankgroup.org/sites/ default/files/Data/Evaluation/files/Morocco_CPE.pdf.

١٨ أركيه، ج.، وخليل، س. (Arkeh, J.; Khalil, S.). (٢٠٢٤). «حوكمة المناخ في الجزائر: تحليل القدرات المؤسسية، التحديات، والمسارات الاستراتيجية»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤. https://carnegieendowment.org/research/2024/12/climate-governance-algeria?lang=en.

١٩ السفارة الأميركية في المغرب (٢٠٢٠)، «دراسة حول التصورات المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب»، https://ma.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/153/USMFTA-Study_English_-Final-Version.pdf.

٢٠ كوينّ، ت. (Quinn, T.). (٢٠٢٥). «استراتيجية المغرب للتنمية الإقليمية المتكاملة: حقبة جديدة للمستثمرين في الأسواق الناشئة»، AInvest، ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٢٥. https://www.ainvest.com/news/morocco-integrated-regional-development-strategy-era-emerging-market-investors-2507.

ويُعزز ذلك التشريعات الوطنية مثل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (٢٠١١) وقانون تقييم الأثر البيئي (٢٠٢٠) وقانون المياه (٢٠١٦)، التي تدمج جميعها المشاركة والاستدامة في التخطيط الإقليمي. وتؤكد التدخلات الوطنية مثل إعلان أغادير (٢٠١٧) على دور الحكومات المحلية والجهوية في العمل المناخي.

وقد حقق هذا النهج اللامركزي، الذي يقلل المسافة بين صناع القرار والاحتياجات المحلية، نجاحات جهوية ملموسة في سوس-ماسة، بالإضافة إلى إعادة تأهيل ١٠,٠٠٠ هكتار لحمية الأركان البيئية[٢١] وتوسيع نطاق الري بالتنقيط[٢٢]، وقد خصصت الخطة المناخية الإقليمية أكثر من ٥٠٧ ملايين درهم (٥٢,٥ مليون دولار) في عام ٢٠١٦ لمشاريع مناخية ذات أولوية، بما في ذلك الإدارة الساحلية المتكاملة ومراقبة المحيطات التي تركز على مصايد الأسماك.[٢٣] كما نفذت المنطقة أعمال حماية هيكلية من الفيضانات بدعم من البنك الدولي.[٢٤]

دروس من المغرب

لئن كان نموذج الحوكمة في المغرب يوازن بين الطموح والمشاركة، فإن جميع مناطق البلاد لا تتمتع بنفس القدرات. فقد تعاني المناطق الأكثر فقراً مثل جهة درعة تافيلالت من نقص في الموظفين المهرة أو الميزانية، مما يؤدي إلى إبطاء تنفيذ المشاريع. علاوة على ذلك، في حين أنّ البلديات لديها أطر تنظيمية قوية في إدارة النفايات، فإنها غالباً ما تفتقر إلى الخبرة الفنية الكافية لتطبيقها بفعالية. ويمكن أن يضمن تعزيز قدرة الحوكمة المحلية ترجمة الخطط الطموحة إلى تنفيذٍ متَّسق على مستوى البلاد.

ومن المهم ملاحظة أنّ على المبادرات الكبرى أن تتماشى مع التوجه الاستراتيجي للملك محمد السادس، ما يعني أنّ الخطط المحلية تعمل ضمن المعايير التي تحددها الأولويات الملكية.[٢٥] ورغم أنّ هذا قد يبدو وكأنه يقيّد الأنشطة المحلية، إلا أنّ دستور عام ٢٠١١ الذي يكرس الحق في التنمية المستدامة، يوفّر للمجتمع المدني أداة قانونية لمساءلة الحكومة، على الرغم من أن الدعاوى القضائية العامة المتعلقة بالمناخ لا تزال نادرة.

وعلى وجه العموم، يبرهن المغرب على قدرة إطار اللامركزية، القائم على الحقوق الدستورية، والمدعوم بتسهيلات مواتية للمستثمرين، على جعل الإجراءات المتعلقة بالمناخ تشاركية وتنافسية في آن واحد. وتكمن التحديات المقبلة في زيادة القدرات المحلية وضمان أن تتمكن جميع المناطق من تحقيق نفس المعايير، بحيث يمكن تقاسم الفوائد المناخية والفرص الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد.

---

٢١ اليونسكو. (UNESCO). (٢٠٢٥). «شجرة الأرگان Arganeraie». https://www.unesco.org/en/mab/arganeraie.

٢٢ سيف النصر، م. وآخرون (Seif-Ennasr, M. et al.). (٢٠٢٢). «نحو أنظمة مائية وزراعية أكثر استدامة وذكاءً مناخياً: دراسة حالة حوض سوس ماسة في المغرب»، Frontiers in Science and Engineering، المجلد ١١، العدد ٢. https://doi.org/10.34874/IMIST.PRSM/fsejournal-v11i2.29003.

٢٣ هاسيغاوا، ك.، ولير، ي. (Hasegawa, K.; Lehr, U.). (٢٠٢٤). «آثار تغيّر المناخ على الاقتصاد الأزرق في المغرب: آفاق الوظائف في السياحة الساحلية»، المذكرة الفنية للمغرب، رقم ١٢، واشنطن، الولايات المتحدة: البنك الدولي. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/59806cead42a777c62a754cb703d0c18-0280012024/original/Morocco-Technical-Note-12.pdf

٢٤ الشراكة من أجل الشفافية في اتفاقية باريس. (Partnership on Transparency in the Paris Agreement). (٢٠٢٠). «دفع العمل المناخي دون المستوى الوطني في المغرب: المثال الابتكاري لخطة إقليم سوس ماسة». https://transparency-partnership.net/system/files/document/190113_GPD_Morocco-Sous-Massa_RZ.pdf.

٢٥ وزارة الشباب والثقافة والاتصال في المملكة المغربية (٢٠٢٥)، "الأولويات الملكية للمغرب تضع التحول البيئي في صميم اهتماماتها"، بيان صحفي، ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٢٥، https://www.maroc.ma/en/news/moroccos-royal-priorities-put-ecological-transition-front-and-center.

تونس: إصلاحات تقدمية وعقبات عملية

الحقوق المناخية واللامركزية على الورق

اتخذت تونس منعطفاً تشاركياً جريئاً بعد الربيع العربي. فدستورها لعام ٢٠١٤ هو أحد أكثر الدساتير مراعاة للبيئة في المنطقة، وهو ينص صراحة على أنّ "الدولة تضمن الحق في بيئة صحية ومتوازنة والحق في المشاركة في حماية المناخ" (المادة ٤٥، دستور تونس لعام ٢٠١٤).[٢٦] وقد أرسى ذلك الأساس لسنّ قوانين تمكّن الحكومات المحلية والمجالس البلدية المنتخبة، بهدف اتخاذ إجراءات مناخية من القاعدة إلى القمة. ومن الناحية النظرية، استوفت تونس جميع متطلبات الحوكمة الرشيدة من خلال الحقوق البيئية الراسخة، وواجبات الشفافية، ولامركزية السلطة.

علاوة على ذلك، وُضعت استراتيجية تونس طويلة الأجل للاقتصاد الأخضر، التي صيغت في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من خلال مشاورات واسعة النطاق مع الوزارات والسلطات المحلية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وهي الآن جزء لا يتجزأ من الخطط القطاعية للطاقة والنقل والمياه. ويعكس هذا التكامل كيف يمكن للحوكمة المناخية التشاركية مواءمة التنويع الاقتصادي – لا سيما نحو نموذج اقتصادي أكثر استدامة – مع المشاركة والدعم العامين.[٢٧]

وبالإضافة إلى تقديم المشورة، تساعد منظمات المجتمع المدني في الحفاظ على الحوكمة المناخية من خلال رصد أداء الدولة وتقريب السياسات المعقدة للمجتمعات القابلة للتأثر. في تونس، قامت عدة منظمات مجتمع مدني تركز على قضايا المناخ بتجربة أدوات محلية للمساءلة، مثل عمليات التدقيق المدني وآليات استقاء الآراء التشاركية، من أجل تتبُّع خطط التكيف البلدية وتقديم الخدمات.[٢٨] وقد عززت المنظمات غير الحكومية الوطنية، مثل منظمة البوصلة، المساءلة من خلال مبادراتٍ مثل مرصد بلدية، الذي يتابع الميزانيات البلدية والشفافية وأداء الخدمات في جميع أنحاء البلاد. ومن خلال نشر البيانات للعموم، وكشف الثغرات في تقديم الخدمات المحلية، أجبرت أدوات الرصد هذه بعضَ البلديات على تعديل ممارساتها وتحسين استجابتها. وتُظهر هذه الأشكال من المشاركة المدنية مجتمعة كيف يمكن للمجتمع المدني التونسي أن يمارس ضغوطاً من أجل اتخاذ إجراءات تصحيحية وتعزيز نتائج الحوكمة، حتى في بيئة مؤسسية صعبة.[٢٩]

الفجوة بين الوعود والتنفيذ

إلّا أن تونس واجهت صعوبات في تحويل قوانينها التقدمية إلى نتائج ملموسة بسبب ضعف قدرات الدولة. فالتنسيق الحكومي مشتت، وبسبب ثقافة العزلة بين الوزارات، لم يتحقق إدماج تغيّر المناخ بشكل كامل في جداول أعمال جميع الوزارات.[٣٠] وإلى عام ٢٠٢٥، لم توظّف سوى وزارة الزراعة والموارد

---

٢٦ الدستور (بدون تاريخ)، «تونس ٢٠١٤»، دستور الجمهورية التونسية (٢٠١٤)، https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014?lang=en.

٢٧ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٢٠٢٢)، Updated Nationally Determined Contribution (NDC): Tunisia, https://unfccc.int/sites/default/files/NDC/2022-08/CDN%20-%20Updated%20-english%20 version.pdf.

٢٨ ماضي، م. (Madhi, M.). (٢٠٢٥). «حركة العدالة المناخية في تونس»، المبادرة العربية للإصلاح، ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥. https://www.arab-reform.net/publication/tunisias-climate-justice-movement.

٢٩ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (٢٠١٩)، الحكومة المفتوحة في تونس: المرسى وصيادة وصفاقس، باريس: منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2019/08/open-government-in-tunisia-la-marsa-sayada-and-sfax_g1g9c42d/9789264310995-en.pdf.

٣٠ البنك الدولي (٢٠٢٣)، تقرير تونس القطري عن المناخ والتنمية، واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، https://documents1.worldbank.org/curated/en/099112723090114652/pdf/P1791300b52c2a0b00b7bd078 99c171db5b.pdf.

المائية ومصايد الأسماك منسقاً لشؤون تغيّر المناخ.[٣١] وشهدت وزارة البيئة، التي من المفترض أن تقود جهود مكافحة تغيّر المناخ، تغييرات متواترة في قيادتها، وكان نفوذها السياسي محدوداً في الحكومة.[٣٢]

إلّا أن تونس واجهت صعوبات في تحويل قوانينها التقدمية إلى نتائج ملموسة بسبب ضعف قدرات الدولة. فالتنسيق الحكومي مشتّت، وبسبب ثقافة العزلة بين الوزارات، لم يتحقق إدماج تغيّر المناخ بشكل كامل.

كما أن اللامركزية كانت شكلية فقط. فالمجالس المحلية موجودة، لكنها غالباً ما تفتقر إلى التمويل والخبرة الفنية اللازمة لتنفيذ الخطط.[٣٣] وخلُصت مراجعة للمؤسسات المعنية بالمناخ في تونس إلى أنّ الإجراءات المتعلقة بالمناخ "لا يجري تعميمها" على جميع الوزارات، وهي فجوة تفاقمت بسبب عدم كفاية القدرات والتشرذم المؤسسي وضعف الموارد المحلية.[٣٤] بالإضافة إلى ذلك، فإن الصعوبات التي تواجهها الحوكمة على المستوى الجهويّ في تونس، حيث تعاني السلطات الجهوية من نقص التمويل وتتلقّى توجيهات غير متسقة، تفسر بشكل أكبر الفجوة بين الخطط الوطنية والنتائج الحالية. وقد انخفضت حصة الإنفاق الحكومي الجهويّ على المناخ من ٧,٨ في المئة من الإنفاق الحكومي العام في عام ٢٠١٦ إلى ٣,٨ في المئة في عام ٢٠٢٠.[٣٥]

وفي ظل حالة التشرذم بين الوزارات، وعدم كفاية التمويل على مستوى المجالس المحلية، والاضطرابات السياسية الأوسع نطاقاً التي تؤخر مشاريع الطاقة المتجددة،[٣٦] فإن التحدي هنا لا يكمن في المشاركة، بل في غياب الصلاحيات الواضحة لتنفيذ القرارات، ومحدودية قدرة المجتمع المدني على التأثير في التنفيذ.[٣٧]

ويجسّد تعميم الطاقة المتجددة في تونس التوتر بين الأطر التشاركية والتنفيذ الفعال. في عام ٢٠١٩، منحت الحكومة عقوداً لإنتاج ٥٠٠ ميغاواط من الطاقة الشمسية، ولكنّ عدم الاستقرار السياسي وتشتُّت الصلاحيات أدى إلى توقف العديد من هذه المشاريع لعدة سنوات مِن دون الموافقة على الاستثمار الماليّ.[٣٨] ومع ذلك، بحلول أواخر عام ٢٠٢٣، بدأ الزخم يتزايد مع ٢٠٠ ميغاواط قيد الإنشاء و٣٠٠ ميغاواط أخرى على وشك التأكيد.[٣٩] وفي عام ٢٠٢٢، أطلقت تونس أيضاً مناقصة للطاقة المتجددة بقدرة ١٧٠٠ ميغاواط (١١٠٠ ميغاواط من الطاقة الشمسية و٦٠٠ ميغاواط من طاقة الرياح)، والتي لا تزال جارية.[٤٠]

---

٣١ كنابن، هـ (Knaepen, H.). (٢٠٢١). «المخاطر المناخية في تونس: تحديات التكيّف في نظام الأغذية الزراعية»، ورقة بحثية، المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية. https://www.cascades.eu/wp-content/uploads/2021/02/Climate-risks-in-Tunisia-Challenges-to-adaptation-in-the-agri-food-system.pdf.

٣٢ كردوس، م. أ. (Kardous, M. O.). (٢٠٢٤). «الاضطراب السياسي والسياسة البيئية في تونس ما بعد الثورة»، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، تعليق، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤. https://www.csis.org/analysis/political-instability-and-environmental-politics-postrevolutionary-tunisia.

٣٣ بن يوسف، أ. (Ben Youssef, A.). (٢٠٢٤). «تغيّر المناخ في المدن التونسية: الدروس المستفادة وأفضل الممارسات»، Environmental Economics and Policy Studies، المجلد ٢٦، الصفحات ١٤٥–١٦٤. https://doi.org/10.1007/s10018-022-00353-x.

٣٤ كنابن، هـ (Knaepen, H.). (٢٠٢١). «المخاطر المناخية في تونس: تحديات التكيّف في نظام الأغذية الزراعية». منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الدولي للمدن والحكومات المحلية. (٢٠٢٢). «تونس – دولة وحدوية»، المرصد العالمي لتمويل واستثمار الحكومات دون الوطنية (SNG-WOFI). https://www.sng-wofi.org/country_profiles/tunisia.html.

٣٥ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الدولي للمدن والحكومات المحلية. (٢٠٢٢). «تونس – دولة وحدوية»، المرصد العالمي لتمويل واستثمار الحكومات دون الوطنية (SNG-WOFI). https://www.sng-wofi.org/country_profiles/tunisia.html.

٣٦ بنك التنمية الأفريقي (٢٠٢١)، خطة الأولويات القطرية وتشخيص قطاع الكهرباء – تونس، https://www.afdb.org/sites/default/files/2021/11/22/tunisia.pdf.

٣٧ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٩)، «الحكومة المفتوحة في تونس: المرسى وصيادة وصفاقس».

٣٨ البنك الدولي (٢٠٢٥)، «برنامج تونس لموثوقية الطاقة وكفاءتها وتحسين الحوكمة: وثيقة معلومات البرنامج»، ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٥، https://documents1.worldbank.org/curated/en/099031525065039924/ pdf/P507304-161c6028-502c-4281-85b6-9e7f219973d9.pdf.

٣٩ أحمد، ن. (Ahmed, N.). (٢٠٢٤). «تسارع طموحات تونس في الطاقة المتجددة مع تقدم مشاريع الطاقة الشمسية بقدرة ٥٠٠ ميغاواط وما فوق»، MEES، ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٢٤. https://www.mees.com/2024/5/24/power-water/tunisias-renewables-ambitions-pick-up-pace-as-500mw-solar-advances/0cbd39c0-19d8-11ef-86d3-6d7c2f41f6c0.

٤٠ البنك الدولي (World Bank). (٢٠٢٥). «برنامج تحسين موثوقية وكفاءة وحوكمة الطاقة في تونس: وثيقة معلومات البرنامج».

وبحلول أوائل عام ٢٠٢٥، مُنِحت التراخيص لأربع شركات دولية للمكون الشمسي، وهي كيرإنترناشيونال Qair International (٣٠٠ ميغاواط)، وفولتاليا Voltalia (١٠٠ ميغاواط)، وسكاتِك Scatec (١٠٠ ميغاواط)، وأيولوس Aeolus (١٠٠ ميغاواط) – مما يؤكد إحراز بعض التقدم في تنفيذ المشروع.[٤١]

المجتمع المدني والضغط الشعبيّ

لا يزال المجتمع المدني يمثل علامةً مضيئة في حوكمة المناخ في تونس. فقد لعبت المنظمات المحلية والفاعلين المجتمعيّين دوراً هاماً في كشف الإخفاقات البيئية وأوجه القصور في تقديم الخدمات، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى المياه. في المناطق الداخلية مثل القيروان، أدت التعبئة المجتمعية المتكررة – بما في ذلك أكثر من ١٥٠ احتجاجاً سُجلت في حزيران/ يونيو ٢٠٢٠ وحده[٤٢] – إلى لفت انتباه الشارع والحكومة إلى فشل أنظمة المياه، مما يبرز قدرة النشاط الشعبي على كشف نقاط الضعف المرتبطة بالمناخ والضغط على المؤسسات للتحرّك.[٤٣] وتستشهد المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية بانتظام بالمادة ٤٥ من دستور ٢٠١٤ عند الضغط على السلطات بشأن قضايا أخرى مثل سوء إدارة المياه، وإن كان معظم هذا الضغط يجري خارج الأروقة الرسمية.

دروس من تونس

تُسلّط حوكمة المناخ في تونس الضوء على أهمية القدرات المؤسسية والتنفيذ المحلي. وبينما تلتزم الأطر الوطنية مثل دستور عام ٢٠١٤ والمساهمات المحددة وطنياً (NDCs) المحدّثة بأهداف طموحة، فإن ثقافة العزلة، والتمويل المحلي الضعيف، والتنسيق السيئ، تعرقل التنفيذ.[٤٤] وهذا يثبت أن الضمانات التشاركية القوية والمجتمع المدني الصريح يمكن أن تعزّز من أهمية قضايا المناخ. ومع ذلك، من دون مؤسسات فعالة وموارد لدعم هذه المشاركة، فإن النوايا في إطار هذا النموذج لا تُترجم بالضرورة إلى نتائج. إذ ينبغي أن تستند الأطر التشاركية إلى مؤسسات متماسكة واستقرار اقتصادي. وبالنسبة إلى تونس، قد يعني ذلك تعزيز نموذجها التشاركي بإنشاء سلطة مركزية معنية بالمناخ وتبسيط إجراءات الموافقة على المشاريع ذات الأولوية، مع ضمان توفير الموارد اللازمة للمجالس المحلية والمجتمع المدني للمساهمة بصورة فاعلة.

---

٤١ وكالة رويترز (٢٠٢٥)، «تونس تستعين بأربع شركات دولية لبناء ٥٠٠ ميغاواط من مشاريع الطاقة الشمسية»، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٢٥، https://www.reuters.com/business/energy/tunisia-taps-four-international-firms-build-500-mw-solar-projects-2025-03-25.

٤٢ جويني، ي. (Jouini, Y.). (٢٠٢٠). «ندرة المياه في تونس: النشاط البيئي، التنمية المستدامة والتكنولوجيا»، في Global Information Society Watch ٢٠٢٠: Technology, the environment and a sustainable world. https://www.giswatch.org/node/6262.

٤٣ فورودي، ل. (Foroudi, L.). (٢٠١٩). «المحاصيل العطشى والبنية التحتية المتسربة تُفاقم أزمة المياه في تونس»، Thomson Reuters Foundation News، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩. https://news.trust.org/item/20191101003202-8y8vv.

٤٤ وهري، ف.، وفوال، ن. (Wehrey, F.; Fawal, N.). (٢٠٢٤). «الآثار المتسلسلة لتغيّر المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التكيّف من خلال الحوكمة الشاملة»، مقال باللغة الإنكليزية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. https://carnegieendowment.org/research/2022/02/cascading-climate-effects-in-the-middle-east-and-north-africa-adapting-through-inclusive-governance?lang=en.

الإمارات العربية المتحدة: العمل المناخي القائم على التكنولوجيا

تنسيق مركزي مع تسلسل قيادي واضح

تُدار شؤون المناخ في الإمارات العربية المتحدة من خلال هيكل تنسيق اتحادي؛ إذ يعمل مجلس الإمارات العربية المتحدة المعني بتغير المناخ والبيئة على تنسيق استراتيجيات الوزارات والإمارات وتطبيقها،[٤٥] وقد سمّى وزارة تغيّر المناخ والبيئة لتكون المؤسسة القيادية في هذا المجال. وتُوفّر خطة الإمارات العربية المتحدة الوطنية لتغيّر المناخ ٢٠١٧-٢٠٥٠ الإطار الشامل للتخفيف والتكيف والنمو الاقتصادي الأخضر، وتُوجّه التنفيذ على مستوى الحكومة.[٤٦] وتكمل استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للطاقة ٢٠٥٠ ذلك من خلال السعي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للطاقة النظيفة في البلاد إلى ما يقرب من ٢٠ غيغاواط، وهو ما يمثّل ٣٠ في المئة من مزيج الطاقة، بحلول عام ٢٠٣٠،[٤٧] وقد أُعدّت هذه الاستراتيجيات داخل الحكومة الاتحادية وأُعلن عنها كرؤى وطنية بدلاً من أن توضع بالاشتراك مع المواطنين من خلال مشاورات عامة واسعة النطاق.

مشاريع واسعة النطاق تُحقق مكاسب سريعة

تركّز التنفيذ على الإنشاء السريع لأصول الطاقة المتجددة المدعومة من الدولة على نطاق المرافق العامة. وقد بدأ تشغيل مشروع الظفرة للطاقة الشمسية (٢ غيغاواط) في عام ٢٠٢٣،[٤٨] وبدأ تشغيل مشروع نور أبوظبي (١,٢ غيغاواط) في عام ٢٠١٩،[٤٩] ويجري توسيع حديقة محمد بن راشد للطاقة الشمسية في دبي لتصل طاقتها إلى ٨,١ غيغاواط بحلول عام ٢٠٣٠،[٥٠] وعندما تبدأ محطة براكة النووية العمل بكامل طاقتها، ستبلغ طاقتها الإنتاجية الأساسية ٥,٦ غيغاواط، مما سيمكّنها من لعب دور مهم في تنويع مزيج الطاقة وزيادة أمن الطاقة.[٥١] وقد طُوِّرت هذه المشاريع من خلال مناقصات بين الحكومات والشركات، وليس من خلال مشاورات مع عموم المواطنين. واقتصرت مدخلات أصحاب المصلحة على الجهات الفاعلة في الصناعة والممولين ومعاهد البحوث المختارة.

---

٤٥ صحيفة الخليج. (Gulf News). (٢٠١٨). «الإمارات تُشكل مجلساً لتغيّر المناخ والبيئة»، ١٦ أيلول/ سبتمبر. https://gulfnews.com/uae/government/uae-forms-council-for-climate-change-and-environment-1.1951444.

٤٦ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢٤). «الخطة الوطنية لتغيّر المناخ في الإمارات ٢٠١٧–٢٠٥٠». https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/environment-and-energy/national-climate-change-plan-of-the-uae.

٤٧ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢٤). «استراتيجية الطاقة لدولة الإمارات ٢٠٥٠». https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/environment-and-energy/uae-energy-strategy-2050.

٤٨ مصدر. (Masdar). (٢٠٢٥). «مشروع الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية». https://masdar.ae/en/renewables/our-projects/al-dhafra-solar-pv.

٤٩ (Noor Abu Dhabi). (٢٠٢٥). «اكتمال العام الثاني من التشغيل التجاري لمحطة نور أبوظبي للطاقة الشمسية». https://noorabudhabi.ae/news/noor-abu-dhabi-solar-plant-completes-second-year-of-commercial-operation.

٥٠ هيئة كهرباء ومياه دبي. (DEWA). (بدون تاريخ). «مجمّع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية». https://www.dewa.gov.ae/en/about-us/strategic-initiatives/mbr-solar-park.

٥١ مؤسسة الإمارات للطاقة النووية. (Emirates Nuclear Energy Corporation). (٢٠٢٥). «برنامج الإمارات للطاقة النووية السلمية». https://www.enec.gov.ae/doc/the-uae-peaceful-nuclear-energy-program-in-brief-eng-623c244ee9843.pdf.

من المشاريع إلى اللوائح التنظيمية

في عام ٢٠٢٤، سنّت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم ١١ بشأن الحد من آثار تغيّر المناخ، الذي يفرض قياس وإبلاغ انبعاثات غازات الدفيئة بشكل إلزامي على جميع الشركات، ويشترط التخطيط للتكيّف.[٥٢] واقتصرت المشاورات بشأن هذا القانون على التنسيق بين الحكومة الاتحادية والإمارات وورش عمل منظمة مع الشركات والوكالات، بدلاً من المشاورات المفتوحة مع المواطنين.

كان من الممكن أن تُعزّز المشاورات العامة الأوسع نطاقاً القانونَ من خلال تحديد العوائق المحلية التي تحول دون التنفيذ، ودمج معرفة المجتمع المحلي في تخطيط التكيف، وتقليل أعباء الامتثال على الجهات الفاعلة الأصغر حجماً. كما أن المشاركة مع البلديات المتنوعة في الإمارات العربية المتحدة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجمعيات القطاعية، ومنظمات المجتمع المدني، كانت ستكشف عن القيود المحلية العملية التي قد يُغفلها التنسيق بين الحكومة الاتحادية والإمارات وحده. ولكان بمقدور الحوار المبكر مع المجموعات المتضررة أن يوفّر معلومات مفيدة لتنفيذ القانون على مراحل أو لآليات الدعم الموجهة.

وعلى مستوى كلّ إمارة، نسَّقت وكالة البيئة في أبوظبي، بالشراكة مع جهات حكومية وأطراف معنية خاصة مختارة،[٥٣] استراتيجية أبوظبي للتغير المناخي ٢٠٢٣-٢٠٢٧، التي تحدد هدفاً لخفض الانبعاثات بنسبة ٢٢ في المئة بحلول عام ٢٠٢٧، مقارنة بخط الأساس لعام ٢٠١٦، ولكن دون إجراء مشاورات واسعة النطاق مع المواطنين.

وتقرن الإمارات العربية المتحدة قصة نموها الأخضر بالتنويع الصناعي. ويتجلى ذلك في مدينة مصدر، التي تعمل بمثابة مركز للتكنولوجيا النظيفة.[٥٤] وفي الوقت نفسه، تحدد خريطة طريق الهيدروجين في الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢١) والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين ٢٠٥٠ مسارات صناعية طويلة الأجل.[٥٥]

مكّن هذا التوافق الوثيق بين مؤسسات الدولة وشركات الطاقة الوطنية الكبرى من التعبئة السريعة للاستثمارات المناخية واسعة النطاق. إلا أن ذلك ينطوي أيضاً على مخاطر تعزيز المصالح القائمة وتقييد مجال الإصلاح الهيكلي للطاقة.

ولا ينبغي الاستهانة بالعلاقات القوية بين هذه الصناعات الناشئة وصناعات النفط القائمة، حيث تلعب شركات الوقود الأحفوري دوراً في تشكيل السياسات الوطنية. فسلطان الجابر، الرئيس التنفيذي لشركة مصدر (شركة أبوظبي للطاقة المستقبلية)، إحدى أكبر شركات الطاقة المتجددة في العالم، هو في الوقت نفسه رئيس شركة أدنوك، إحدى أكبر شركات النفط الوطنية في المنطقة. كما شغل منصب رئيس مؤتمر الدول الأطراف الثامن والعشرين (COP28)، الذي استضافته دبيّ. وقد مكّن هذا التوافق الوثيق بين مؤسسات الدولة وشركات الطاقة الوطنية الكبرى من التعبئة السريعة للاستثمارات المناخية واسعة النطاق. إلا أن ذلك ينطوي أيضاً على مخاطر تعزيز المصالح القائمة وتقييد مجال الإصلاح الهيكلي للطاقة.

---

٥٢ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢٤). «المرسوم الاتحادي بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ بشأن الحد من آثار تغيّر المناخ». https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/2558/download.

٥٣ هيئة أبوظبي للبيئة (بدون تاريخ)، استراتيجية التغير المناخي في إمارة أبوظبي: ٢٠٢٣–٢٠٢٧، https://www.ead.gov.ae/-/media/Project/EAD/EAD/Documents/EAD6750_CLIMATE-CHANGE-BROCHURE-ENGLISH_v5.pdf.

٥٤ مدينة مصدر (غير مؤرخ)، «النظام البيئي للابتكار»، https://masdarcity.ae/tech-and-innovation/tech.

٥٥ حكومة الإمارات العربية المتحدة (بدون تاريخ)، «الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين»، https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/environment-and-energy/national-hydrogen-strategy.

دروس من الإمارات العربية المتحدة

لقد أسفر الاستثمار المركزي عن نشرٍ سريعٍ للطاقة المتجددة ومشاريع قابلة للتطبيق تجارياً، ولكن الطبيعة المحدودة للمشاورات، التي تقتصر إلى حد كبير على الوزارات والوكالات على مستوى الإمارات وشركاء خاصّين محددين، تقلل من قدرة القطاع على توقّع الآثار الاجتماعية أو المحلية، أو كسب تأييد عامة الناس، أو دمج معارف المجتمع المحلي في خطط التكيف.

ورغم وجود أمثلة على إجراء مشاورات عامة، إلا أن هذه المشاورات لم تستفد بالكامل من مزايا إجراء مناقشات أوسع نطاقاً. على سبيل المثال، خلال المراحل الأولى من برنامج الطاقة النووية في الإمارات العربية المتحدة، أدرجت شركة الإمارات للطاقة النووية (ENEC) والهيئة الاتحادية لتنظيم الطاقة النووية (FANR) عناصر استشارة أصحاب المصلحة كجزء من عملية تقييم الأثر البيئي والترخيص لمحطة براكة النووية.[٥٦] وشملت هذه الجلسات أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين، واتّبعت إجراءات المراجعة الرسمية، وجرى الإفصاح عنها بموجب متطلبات الترخيص البيئي. غير أنّ التقارير المتاحة للعموم توضح أن مثل هذه المشاورات، وهي جزء من إطارٍ تنظيمي مُهيكَل، تُعتبر وسيلة لإبلاغ أصحاب المصلحة بمخاطر المناخ، وليست وسيلة واسعة النطاق للنقاش المدني والمداولات العامة.

أمّا بالنسبة إلى الإجراءات المناخية الأخرى، فينظم الحوار الوطني حول الطموح المناخيّ التابع لوزارة التغيّر المناخي والبيئة جلسات خاصة بالصناعة مع القطاعات الاقتصادية الرئيسية.[٥٧] كذلك يتضمن تعهُّد الشركات المسؤولة عن المناخ التزامات الشركات بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية، فقد وقّعت ١٣١ شركة إماراتية على هذا التعهّد بحلول أواخر عام ٢٠٢٣،[٥٨] وفي ما يتعلق بالتكيف، تعاونت وزارة التغيّر المناخي والبيئة مع المعهد العالمي للنمو الأخضر لتنظيم ورش عمل فنية للتحقق من تقييمات مخاطر المناخ مع الوكالات والشركاء المدعوين.[٥٩] ومع ذلك، فإن مجموعات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية المستقلة، ليست جزءاً من صنع السياسات الرسمية، والمشاركة مقيَّدة بإحكام. ولئن كان النموذج المركزي الذي تتبعه الإمارات العربية المتحدة قد حقق تقدماً سريعاً، فإن غياب مساهمة أوسع من المجتمع المدني يمكن أن يحدّ من قدرة البرنامج على الكشف المبكر عن الآثار الاجتماعية أو المحلية، وإدماج وجهات نظر المجتمع المحلي في تخطيط التكيف، والتواصل بشأن المفاضلات بطرق تبني الدعم الشعبيّ على المدى الطويل. وفي العديد من مجالات التكيف مع تغير المناخ، مثل إدارة المياه وظروف العمل في ظل الحرارة الشديدة، يمتلك الفاعلون في المجتمع المدني المعرفة ووجهات النظر التي يمكن أن تكمل التخطيط الذي يقوده الخبراء، وتحسّن من متانة مبادرات المناخ وإنصافها وقبولها لدى الشارع.

٥٦ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٠)، التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة للاجتماع الاستعراضي الثامن لاتفاقية السلامة النووية ، أبو ظبي: الهيئة الاتحادية للرقابة النووية، https://www.fanr.gov.ae/en/Lists/Reports/20/CNS%20UAE%20National%20Report%202020.pdf.

٥٧ إماراتي تايمز. (Emirati Times). (٢٠٢٢). «وزارة التغير المناخي والبيئة تكشف عن جلسات خطة العمل الوطنية للمساهمات المحددة لمختلف القطاعات»، ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٢٢. https://emiratitimes.com/climate-change-and-environment-ministry-reveals-ndca-sessions-for-key-sectors.

٥٨ OGN نيوز. (OGN News). (٢٠٢٣). «توقيع ١٣١ شركة في الإمارات على تعهّد الشركات المسؤولة مناخياً»، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. https://ognnews.com/ArticleTA/414934.

٥٩ وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات. (٢٠١٩). «تقييم مخاطر المناخ في الإمارات وإجراءات التكيّف في القطاعات الرئيسية: الصحة، الطاقة، البنية التحتية والبيئة». https://gggi.org/wp-content/uploads/2019/03/uae-climate-risk-assessment-and-adaptation-measures-in-key-sectors.pdf.

المملكة العربية السعودية: التركيز على الطموح مع تسريع التنفيذ

تنسيق مركزيّ وأهداف وإطار عمل

تُوجّه سياسة المملكة العربية السعودية في مجال المناخ من أعلى المستويات من خلال برنامج «رؤية ٢٠٣٠» للمملكة، الذي يعد جزءاً من سلسلة إعلانات حول الاستدامة، بما في ذلك المبادرة الخضراء السعودية والمبادرة الخضراء الإقليمية الأوسع نطاقاً في الشرق الأوسط. وتلتزم المملكة العربية السعودية بزراعة ١٠ مليارات شجرة محلياً وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٦٠. وتشرف أمانة مبادرة السعودية الخضراء على التنسيق الاستراتيجي وتتبّع التقدم المحرز، وتعمل تحت إشراف الديوان الملكي لتنسيق مبادرات الوزارات والشركات المملوكة للدولة مع إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتقود الوزارات عملية التنفيذ (مثل وزارة الطاقة في مجال صافي انبعاثات الكربون والطاقة المتجددة، ووزارة البيئة والمياه والزراعة في مجال التحريج والتنوع البيولوجي)، بينما تضمن أمانة المبادرة الخضراء في المقام الأول الإبلاغَ عبر القطاعات والتواصل مع العامّة.

كما تُدار إمدادات الطاقة المتجددة في إطار البرنامج الوطني للطاقة المتجددة من قِبل وزارة الطاقة والشركة السعودية لشراء الطاقة. وتعمل قنوات التنفيذ الموازية من خلال صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية للبلاد. وفي عام ٢٠٢٤، تعهّدت وزارة الطاقة بطرحِ ٢٠ غيغاواط من مناقصات الطاقة المتجددة سنوياً. وتخطط المملكة العربية السعودية لطرح ما يتراوح بين ١٠٠ غيغاواط و١٣٠ غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، على النحو المعلن في إطار مبادرة الطاقة المستدامة، بما يتماشى مع الهدف الوطني المتمثل في الحصول على ٥٠ في المئة من مزيج الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول ذلك الأجل.[٦٠]

مشاريع كبيرة وجدول إنجاز سريع

بدأت الحملة الخضراء للمملكة مع بدء تشغيل مشروع سكاكا للطاقة الشمسية بقدرة ٣٠٠ ميغاواط، ومزرعة رياح دومة الجندل بقدرة ٤٠٠ ميغاواط في عام ٢٠٢١. وفي عام ٢٠٢٣، تسارع التوسع مع مشروع سدير للطاقة الشمسية (١,٥ غيغاواط) ومحطة رابغ للطاقة الشمسية بقدرة ٣٠٠ ميغاواط. وشهد شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٤ توسعاً كبيراً مع توقيع اتفاقيات شراء طاقة شمسية بقدرة ٥,٥ غيغاواط في مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية في محطات "حضن" و"الموية" و"الخشيبي."[٦١] وفي عام ٢٠٢٥، أبرمت الرياض واحدة من أكبر صفقات الطاقة المتجددة في العالم، حيث التزمت بمبلغ ٨,٣ مليار دولار لتطوير ١٥ غيغاواط من مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الجديدة في حزمة واحدة.[٦٢] وتهدف جميع مشاريع الطاقة المتجددة المخطط لها في إطار برنامج الطاقة المتجددة الوطني السعودي وصندوق الاستثمار العام إلى أن تكون مشاريع تجارية مدرّة للدخل.

---

٦٠ المبادرات الخضراء السعودية والشرق أوسطية (٢٠٢٤)، «هدف التنمية المستدامة: تقليل انبعاثات الكربون بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠»، https://www.sgi.gov.sa/about-sgi/sgi-targets/reduce-carbon-emissions.

٦١ أكوا باور (ACWA Power). (٢٠٢٤). «إنجاز كبير في برنامج الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية مع توقيع اتفاقيات شراء الطاقة بقوة ٥,٥٠٠ ميغاواط»، بيان صحفي، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٢٤. https://www.acwapower.com/news/major-milestone-in-ksa-renewables-programme-as-5500-mw-power-purchase-agreements-signed-en.

٦٢ أكوا باور. (ACWA Power). (٢٠٢٥). «بحضور صاحب السمو وزير الطاقة: أكوا باور، بديل، وسابكو تستثمران قرابة ٨,٣ مليار دولار لتطوير مشاريع طاقة متجددة بقدرة ١٥,٠٠٠ ميغاواط في المملكة العربية السعودية»، بيان صحفي، ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٢٥. https://www.acwapower.com/news/in-the-presence-of-hrh-minister-of-energy--acwa-power-badeel-and-sapco-to-invest-approximately-83-billion-to-develop-15000-mw-of-renewable-energy-projects-in-saudi-arabia.

كما تشمل خطط المملكة العربية السعودية تطوير الطاقة النووية المدنية، بهدف تنويع مصادر الطاقة وتحرير المزيد من النفط للتصدير. والمنطق الرسمي في هذه المساعي هو أنّ الطاقة الذرية يمكن أن تحلّ محل ١,٤ مليون برميل من النفط الخام المستهلك لتوليد الطاقة خلال أشهر الذروة، مما يتيح بدلاً من ذلك بيع تلك البراميل للخارج من أجل الربح.[٦٣] إلّا أن المحلّلين يشككون في الجدوى الاقتصادية للخطط النووية السعودية. ونظراً لموارد المملكة الهائلة من الطاقة الشمسية والغاز المحلي الرخيص، من المرجّح أن تكون الكهرباء المولَّدة من الطاقة النووية أكثر تكلفة من الطاقة المتجددة أو الطاقة المولَّدة من الغاز في ظل الظروف الحالية. وفي الواقع، وجدت إحدى الدراسات أنّ الطاقة النووية لا تصبح اقتصادية إلا إذا ارتفعت أسعار الغاز إلى ما يزيد عن ١٣,٦ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[٦٤]، وهو ما يزيد بكثير عن تكلفة الغاز السائدة في المملكة العربية السعودية البالغة ٢,١٥ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.[٦٥] وهذا يشير إلى أن الدافع وراء الطاقة النووية قد يكون أقل ارتباطاً بالعائد على الاستثمار في المدى القريب وأكثر ارتباطاً بالعوامل الاستراتيجية. ويبدو أن سعي الرياض للحصول على التكنولوجيا النووية مدفوع بحسابات أمن الطاقة، نظراً للطبيعة الأكثر موثوقية للطاقة النووية مقارنة بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، والرغبة في تحقيق التكافؤ التكنولوجي والتنافس الجيوسياسي، وليس الربح البحت.

النفط والغاز جنباً إلى جنب مع عملية التحوّل في الطاقة

تُعد استراتيجية الطاقة والمناخ في المملكة العربية السعودية جزءاً من خطة التنويع الاقتصادي في البلاد. والهدف من ذلك هو التخلص من الكربون في الاقتصاد الوطنيّ، وتحرير المزيد من النفط والغاز للتصدير، وتوليد إيرادات يمكن استخدامها للاستثمار في قطاعات اقتصادية جديدة قبل أن يبدأ الطلب العالمي على النفط في التراجع. ولدى المملكة العربية السعودية أيضاً رؤية لإزالة الكربون على الصعيد العالمي استناداً إلى إطار الاقتصاد الدائري للكربون، إذ يظلّ الوقود الأحفوري موجوداً، ولكن يجري خفض انبعاثات الكربون وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وإزالتها.[٦٦] ويوجَّه هذا الإطار، الذي جرت المصادقة عليه خلال رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين في عام ٢٠٢٠،[٦٧] سياسة المملكة في مجال المناخ، ويبرّر مشاريعها المتعلقة بالهيدروجين الأخضر ومشاريعها المتعلقة باحتجاز الكربون وتخزينه، بما في ذلك تعزيز استخراج النفط عن طريق حقن ثاني أكسيد الكربون.

من البرامج إلى عمليات الشراء، وحدود المشاورات

تُعدّ الحكومة المركزية في المملكة العربية السعودية المحركَ الرئيسي لترجمة السياسة إلى مشتريات للمشاريع. وتتضمن العملية الرسمية مراحل معينة، بما في ذلك طلبات تقديم العروض وطلبات التوضيح واتفاقيات شراء الطاقة، ولكنها لا تتضمن مداولات عامة. ويلزم إجراء تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي (ESIAs) للمقرضين، التي تتضمن أحياناً جلسات مع أصحاب المصلحة المدعوّين. كما يبدو أن سياسات

٦٣ سابا، ي. (Saba, Y.). (٢٠٢٥). «لماذا تسعى السعودية إلى اتفاق نووي مدني مع الولايات المتحدة؟»، رويترز، ٨ أيار/ مايو ٢٠٢٥. https://www.reuters.com/world/why-does-saudi-arabia-want-civil-nuclear-deal-with-us-2025-05-08.

٦٤ أحمد، أ. (Ahmad, A.). (٢٠٢١). «الاعتبارات الاقتصادية لنشر الطاقة النووية في المملكة العربية السعودية»، في: سوكولسكي، هـ. د. (تحرير)، تجنّب الغرب المتوحش النووي في الشرق الأوسط، ورقة عمل رقم ١٨٠١، مركز سياسات منع الانتشار. https://npolicy.org/wp-content/uploads/2021/08/1801.pdf.

٦٥ إنتراتيك. (Intratec). (٢٠٢٥). «تتبّع أسعار الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية»، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥. https://www.intratec.us/solutions/energy-prices-markets/commodity/natural-gas-price-saudi-arabia.

٦٦ مبادرتا السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر. (Saudi and Middle East Green Initiatives). (٢٠٢٤). «قيادة عالمية في مجال العمل المناخي». https://www.sgi.gov.sa/saudi-climate-vision.

٦٧ شرودر، ب.، برادلي، س.، ولاهن، غ. (Schröder, P.; Bradley, S.; Lahn, G.). (٢٠٢٠). «مجموعة العشرين تؤيد الاقتصاد الدائري للكربون: هل نحتاج إليه؟»، تعليق خبير، تشاتام هاوس، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٠. https://www.chathamhouse.org/2020/11/g20-endorses-circular-carbon-economy-do-we-need-it.

المناخ والطاقة النظيفة واسعة النطاق غائبة عن منصة «استطلاع»، وهي منصة حكومية تسعى إلى الحصول على آراء العامة والهيئات الحكومية والقطاع الخاص بشأن القوانين واللوائح الصادرة عن الهيئات الحكومية قبل الموافقة عليها.[٦٨]

مشاركة عامة محدودة ومنظمة

تخضع مشاركة المواطنين في إدارة شؤون المناخ لرقابة صارمة في المملكة العربية السعودية. إذ لا يُسمح للمنظمات غير الحكومية أو الهيئات المنتخبة بالمشاركة في صياغة السياسات العامة، بل تشجع الدولة على المشاركة في مجالات محددة تخضع لرقابتها. وعلى سبيل المثال، يجمع منتدى مبادرة السعودية الخضراء، الذي يُعقد سنوياً منذ عام ٢٠٢١، الوزراء وقادة الأعمال وخبراء المناخ المختارين لتسليط الضوء على التقدم المحرز والإعلان عن برامج بيئية جديدة، بدلاً من أن يكون منتدى للنقاش المفتوح حول السياسات.

ويُطلب من مطوّري المشاريع مثل أكوا باور إجراء تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، التي تشمل عمليات رسمية لإشراك أصحاب المصلحة. على سبيل المثال، تضمّن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع حَضن للطاقة الشمسية خطّة مخصصة لإشراك أصحاب المصلحة تتضمّن مشاورات مع البلديات المحلية والوكالات التنظيمية ومُلّاك الأراضي، بما يتفق مع كل من القواعد الوطنية ومعايير المقرضين الدوليين.[٦٩]

وفي أواخر عام ٢٠٢٠، أطلقت المملكة العربية السعودية حملة "لنجعلها خضراء" لزراعة ١٠ ملايين شجرة في جميع أنحاء البلاد بحلول منتصف عام ٢٠٢١، وحشد المدارس والمتطوعين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في حملة وُصفت بأنها مهمة وطنية.[٧٠]

دروس من المملكة العربية السعودية

انتقلت المملكة العربية السعودية من بدايات بطيئة لتصبح واحدة من أسرع أسواق الطاقة المتجددة نمواً على مستوى العالم، مدعومة بمجموعة مشاريع مزادات متعددة الغيغاواط ومشاريع ضخمة تُدار مركزيّاً ويقودها صندوق الاستثمارات العامة. ولكن حتى في هذا النموذج عالي التنسيق، يعتمد النجاح على المدى الطويل على زيادة الشفافية وتوسيع المشاركة. وهذا ليس بسبب رفض عامة المواطنين للطاقة المتجددة في حد ذاتها، ولكن لأن زيادة الانفتاح يمكن أن تعزز معدل النجاح من خلال تحديد الآثار المحلية للمشاريع بدقة، والتحسُّب للعوائق المحلية التي تحول دون التنفيذ، والسماح بمساهمة الشارع في تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي.

---

٦٨ المركز الوطني للتنافسية. (٢٠٢٥). «منصة استطلاع». https://istitlaa.ncc.gov.sa/en/Pages/default.aspx.

٦٩ مكتب الاستشارات البيئية. (Environment Consulting Office). (٢٠٢٤). «تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع محطة حضن للطاقة الشمسية». https:// www.acwapower.com/media/342187/haden-pv-ipp-esia_r01.pdf.

٧٠ وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية. (٢٠٢٠). «إطلاق حملة خضراء لزراعة ١٠ ملايين شجرة في ١٦٥ موقعاً»، بيان صحفي، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.mewa.gov.sa/en/MediaCenter/News/Pages/News10102020.aspx.

٠٣

حوكمة المُناخ التكيّفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بدأت حوكمة المناخ الهجينة في الظهور في جميع أنحاء المنطقة، فيما تمزج حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين المشاركة والتنفيذ التكنوقراطي. وتسعى هذه النهج التكيفية إلى تحقيق التوازن بين الشرعية وتنفيذ المشاريع.

نماذج هجينة للشرعية والقدرة

من الصعب تصنيف معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل واضح في نموذج حوكمة مناخية قائم على المشاركة البحتة أو على الاستثمار والتكنولوجيا فقط. فواقع الحال أن دولاً عديدةً تتبنّى مناهج هجينة متطورة بدرجات متفاوتة من النجاح. وتمزج نماذج حوكمة المناخ التكيفية هذه بشكل انتقائي بين عناصر المشاركة العامة واتخاذ القرارات من أعلى إلى أسفل بقيادة الخبراء. ويدرك قادة هذه البلدان أن التصدي لتغيّر المناخ على المدى الطويل يتطلب شرعية عامة وقدرة تنفيذ فعالة.

وتُعرّف هذه الورقة نجاح الحوكمة المناخية التكيفية على أنّها قدرة المؤسسات على تصميم سياسات مرنة وشاملة ودائمة تضمن الاستثمار طويل الأجل، وتُسرّع من عملية التحول في مجال الطاقة، وتحافظ على ثقة المجتمع.

ويبحث هذا القسم في حالتين قطريتين هما مصر والأردن، حيث يتجلى هذا النمط الهجين بوضوح. ففي بادئ الأمر، كان الخطاب الرسمي في البلدين يؤيّد المشاركة العامة في العمل المناخي، ولكن تحت ضغط القيود الاقتصادية، اتجه كلا البلدين إلى الاعتماد على أساليب تكنوقراطية تركز على الاستثمار لإنجاز الأمور.

مصر: من المبادرات التشاركية إلى التنفيذ القائم على الاستثمار والتكنولوجيا

عكست رحلة حوكمة المناخ في مصر تحوّلاتها السياسية. فبعد ثورة ٢٠١١، كانت هناك إشارات إلى مزيد من الانفتاح. والجدير بالذكر أنّ المادة ٤٦ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ رسّخت الحقوق البيئية، واعترفت بحق كل فرد في "بيئة صحية وسليمة ومتوازنة".[٧١] وقد أدى ذلك إلى توفير أساس قانوني لتوقعات العامّة بشأن المناخ والبيئة. ولكن في الواقع، ظلّ تغيّر المناخ أولوية متدنّية في البلاد طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد بدأ ذلك يتغير في عام ٢٠٢٢ عندما كانت مصر تستعد لاستضافة قمة الأمم المتحدة للمناخ (COP27)، حيث أجبرت الضغوط الدولية والمحلية الحكومة على إعطاء قضايا المناخ أولوية أكبر.

خطاب الشمول الذي أحاط بمؤتمر الأطراف لاتفاقية تغيّر المناخ (COP27)

في الفترة التي سبقت الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ ، أعلنت مصر عن إجراء حوار وطني واسع النطاق بشأن تغيّر المناخ.[٧٢] ومن خلال الإشارة إلى اتّباع نهج يراعي الشمول في سياستها المناخية، سعت القاهرة إلى تعزيز شرعيتها في الداخل وصورتها في الخارج.[٧٣] وبالفعل، استضافت الحكومة، في الفترة التي سبقت المؤتمر مجموعات شبابية ومنظمات غير حكومية معنية بالتنمية، وأكاديميين وشركات خاصة لمناقشة أولويات مثل الطاقة المتجددة وتمويل التكيّف.[٧٤] بل إن بعض ممثلي المجتمع المدني انضموا إلى الوفد الرسمي المصري إلى المؤتمر، وتضمّنت القمة التي عقدت في شرم الشيخ فعاليات جانبية مع منظمات غير حكومية مصرية ومجموعات شبابية.[٧٥] كما أتاحت مصر سبلاً لمشاركة الشباب والأكاديميين في النقاش حول المناخ، وأنشأت "لجنة شبابية معنية بتغير المناخ" دائمة بدعم من الأمم المتحدة.[٧٦]

واقع التنفيذ في النموذج الاستثماري التكنولوجي

مع ذلك، يظلّ نهج مصر إلى حدّ كبير نهجاً تكنوقراطياً حين يتعلق الأمر بتنفيذ مشاريع المناخ والطاقة النظيفة على الصعيد المحلي. إذ نرى نفس الحكومة التي تدعو المنظمات غير الحكومية إلى المشاورات، تقمع النشاط غير المصرّح به، فقد اعتقلت السلطات عشرات الأشخاص لمحاولتهم تنظيم مظاهرات متعلقة بالمناخ.[٧٧] وبالتالي أديرَ الحوار الوطني والعمليات التشاركية الأخرى بعناية لتفادي تحدّي سلطة النظام.[٧٨]

---

٧١ الدستور (Constitute). (بدون تاريخ). «دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤». https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.

٧٢ الاتحاد العربي للصحفيين. (٢٠٢٢). «[وزارة البيئة] تطلق الحوار الوطني للتغيرات المناخية وتعلن جائزة للصحافة و الإعلام البيئي عن التغيرات المناخية»، ٧ أيار/ مايو ٢٠٢٢. https://faj.org.eg/7984.

٧٣ سفارة جمهورية مصر العربية في واشنطن. (٢٠٢٢). «تمكين المجتمع المدني يتصدر جدول أعمال مؤتمر الأطراف ٢٧»، بيان صحفي، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢. https://egyptembassy.net/news/cop_27/empowerment-of-civil-society-tops-cop27-agenda.

٧٤ زايد، د. (Zayed, D.). (٢٠٢٤). «على الهامش: نشاط المجتمع المدني وتغيّر المناخ في مصر»، مقال، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢ مايو ٢٠٢٤. https://carnegieendowment.org/research/2024/05/on-the-margins-civil-society-activism-and-climate-change-in-egypt?lang=en.

٧٥ مؤسسة الصحفيين والكتاب. (Journalists and Writers Foundation). (٢٠٢٢). «مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون لتغيّر المناخ (COP٢٧) في شرم الشيخ، مصر»، فعاليات JWF ٢٠٢٢، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢. https://jwf.org/27th-united-nations-climate-change-conference-cop27/jwf-2022-events.

٧٦ مكتب تنسيق التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDCO)، (٢٠٢٣). «لندع الشباب يقودون: دروس من منسقي الأمم المتحدة المقيمين وفرق الدول»، ١١ آب/ أغسطس ٢٠٢٣. https://un-dco.org/stories/let-youthlead-lessons-un-resident-coordinators-and-country-teams.

٧٧ رويترز. (٢٠٢٢). «الأجهزة الأمنية المصرية تعتقل العشرات قبيل قمة COP٢٧ للمناخ – مجموعة حقوقية»، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢. https://www.reuters.com/business/cop/egyptian-security-arrests-dozens-ahead-cop27-climate-summit-rights-group-2022-11-01.

٧٨ زايد، د. (Zayed, D.). (٢٠٢٤). «على الهامش: نشاط المجتمع المدني وتغيّر المناخ في مصر».

في أعقاب الضجة التي أحدثها مؤتمر المناخ (COP27)، تحرّكت مصر لتقديم مبادرات ملموسة، وأبرزها برنامج "الترابط بين المياه والغذاء والطاقة"، وهو حزمة من المشاريع الرائدة في البلاد للانتقال من محطات الطاقة التي تعمل بالغاز إلى الطاقة المتجددة، وذلك بدعم من المانحين الغربيين.[٧٩] ولتنفيذ هذا البرنامج، كلفت الحكومة فريق عمل رفيع المستوى يضم وزارة التعاون الدولي ووزارة الكهرباء، وقد عملت كل وزارة منهما مباشرة مع الشركاء والمستثمرين الدوليين. وكان النهج المتَّبع هو الاتفاق على صفقات مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف والحكومات الأجنبية لتأمين التمويل والتكنولوجيا، ثم دفع المشاريع من خلال الوكالات الحكومية. وتتولّى نخبةٌ صغيرة من التكنوقراطيين والمستشارين الخارجيين اتخاذ القرارات بشأن مزارع الطاقة الشمسية أو مشاريع الريّ التي يجب إعطاؤها الأولوية، بينما تلعب المجتمعات المحلية دوراً ضئيلاً في التخطيط.

ويُحسَب لهذه الاستراتيجية من أعلى إلى أسفل أنها حققت بعض النجاحات. ففي غضون عام من انعقاد مؤتمر المناخ (COP27)، أبرمت مصر اتفاقيات تمويل بقيمة ١٥ مليار دولار لمحفظة مشاريعها المتعلقة بالترابط بين المياه والغذاء والطاقة في مجال المناخ.[٨٠] ونتيجة لذلك، يجري حالياً بناء منشآت كبرى للطاقة المتجددة، بما في ذلك مجمع بنبان للطاقة الشمسية في أسوان، وهو أحد أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في العالم بطاقة إنتاجية تبلغ ١,٦ غيغاواط، طوّرته عشرات الشركات بتنسيق من الحكومة.[٨١]

خطابٌ تشاركيّ وانتقائيةٌ في الممارسة العملية

لم تحقق الاستراتيجية نفس القدر من النجاح في ما يتعلق بالمشاركة العامة. ومع ذلك، تُبقي القاهرة على جوانب تشاركية في نهجها عندما تعزز النتائج. على سبيل المثال، تستخدم الحكومة المصرية المشاركة لبناء الثقة الدولية وإطلاق أموال المانحين التي غالباً ما تتطلب مدخلات من أصحاب المصلحة، بطريقة لا تختلف كثيراً عن الاقتصادات الأخرى المعتمدة على المانحين،[٨٢] أو لتحسين التصميم الفني من خلال مشورة الخبراء الخارجيين. غيرَ أنّ الجانب الرئيسي للعمل المناخي في البلاد هو أنّ دائرة ضيّقة من المسؤولين الحكوميين هم الذين يتخذون القرارات وينفّذون المشاريع.

تستخدم الحكومة المصريةُ المشاركةَ لبناء الثقة الدولية وإطلاق أموال المانحين التي غالباً ما تتطلب مدخلات من أصحاب المصلحة. ومع ذلك، فإن الجانب الرئيسي للعمل المناخي في البلاد يقوم على دائرة ضيقة من المسؤولين الحكوميين الذين يتخذون القرارات وينفّذون المشاريع.

وتعتقد الحكومة أن النتائج الملموسة ستضفي الشرعية على جهودها المتعلقة بالمناخ على المدى الطويل أكثر من العمليات التداولية واسعة النطاق. وفي الواقع، تمكنت مصر من إطلاق العديد من المشاريع الخضراء الرئيسية بعد مؤتمر (COP27)، وهي تروّج لها على أنها إنجازات وطنية. وتُطلع الدولة الناس على المشاريع بعد اتخاذ القرار، ونظراً للظروف الاقتصادية الحالية في مصر، يبدو أن العديد من المصريين

---

٧٩ المشّاط، ر.، ونيو، غ. هـ (Al-Mashat, R.; Neo, G. H.). (٢٠٢٣). «برنامج مصر للنطاق المترابط للمياه والغذاء والطاقة – المخطط لمكافحة تغيّر المناخ؟»، مقال باللغة الإنكليزية، المنتدى الاقتصادي العالمي، ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣. https://www.weforum.org/stories/2023/09/egypt-water-food-and-energy-nexus-programme-blueprint-fight-climate-change.

٨٠ المرجع نفسه.

٨١ بوابة الطاقة في أفريقيا (Africa Energy Portal). (٢٠١٩). «مصر تدشّن أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم»، بيان صحفي، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩. https://africa-energy-portal.org/news/egypt-inaugurate-worlds-biggest-solar-project.

٨٢ زايد، د. (Zayed, D.). (٢٠٢٤). «على الهامش: نشاط المجتمع المدني وتغيّر المناخ في مصر».

على استعداد لقبول ذلك إذا كان من شأنه توفير المزيد من فرص العمل وكهرباء أكثر موثوقية ويحدّ من التلوّث. ويبدو أن الاتفاق الضمنيّ هو أنّ الشرعية الناتجة عن التنفيذ تُعتبر بديلاً مناسباً للشرعية الناتجة عن المشاركة العامة، ولكن يبقى أن نرى ما إذا كان هذا سينجح على المدى الطويل.

الأردن: تطلّعات المشاركة تواجه قيوداً صعبة

خلافاً لمصر، يشتهر الأردن بالانفتاح النسبي والخطاب الإصلاحي. ويُنظَر إلى شكل الحوكمة على نطاق واسع على أنّه تشاركيّ، بوجود برلمان منتخَب ومجتمع مدني نشط وآليات للتشاور. وفي السياسة المناخية، بذل الأردن جهوداً لإشراك مجموعة من أصحاب المصلحة. على سبيل المثال، صيغت السياسة الوطنية لتغيُّر المناخ لعام ٢٠١٣ من خلال "طريقة شفافة وتشاركية"، جمعت ممثلين من الوزارات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.[٨٣] ومن الناحية النظرية، يُظهِر الأردن العديد من العناصر الأساسية للحوكمة التشاركية. ولدى الأردن مؤسسات لامركزية، مثل البلديات التي يمكن أن تلعب دوراً في التكيف مع تغيّر المناخ، وقد وضع خططاً للنمو الأخضر بمساهمة من شركاء التنمية، وهو يشجّع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة وغيرها من القطاعات.

التقدم المحرَز والقيود

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أثمرت هذه السياسات من ناحية البنية التحتية. وقد شهِد الأردن طفرة في مجال الطاقة المتجددة، وبحلول عام ٢٠٢٢، شكلت الطاقة المتجددة ٢٣ في المئة من إجمالي الطاقة الإنتاجية للكهرباء،[٨٤] مما أدى إلى تقليل اعتماد البلاد على استيراد الوقود وتقليل التكلفة الحدّية لتوليد الكهرباء. وكان هذا إنجازاً كبيراً لبلد فقير بالموارد. والأهم من ذلك أن هذا التوسع كان مدفوعاً من أعلى إلى أسفل، حيث حددت وزارة الطاقة أهدافاً طموحة، وعرضت تعريفات ثابتة لجذب المستثمرين وتبسيط الموافقات على المشاريع. وقد تضمّنت العملية مشاركة بعض أصحاب المصلحة مع مستثمري الصناعة والجهات المانحة الدولية كشرط للحصول على تمويل المشاريع، ولكن الأولوية الرئيسية للحكومة كانت إحراز تقدم في هذه المشاريع.

غير أنَّ سرعة هذا الطرح كشفت عن مشكلات تتعلق بالقدرات. فقد واجهت الشبكة الوطنية صعوبات في التعامل مع تدفقات الطاقة المتجددة المتقطعة، وتعمقت الأزمة المالية التي تعاني منها الشركة الوطنية للطاقة الكهربائية (المؤسسة المملوكة للدولة)، إذْ لم تتمكن من دمج جميع إمدادات الطاقة الجديدة.[٨٥] وبحلول عام ٢٠١٩، اضطرت الحكومة إلى فرض تجميد على مشاريع الطاقة المتجددة الكبيرة التي تزيد قدرتها عن ١ ميغاواط، ووقف المناقصات الجديدة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح حتى يتسنى تحديث الشبكة وتوفير حلول للتخزين.[٨٦] وقد أكد هذا التجميد، الذي استمر حتى عام ٢٠٢٢،[٨٧] حقيقة أن النهج التكنوقراطي القائم على الاستثمار يمكن أن يكون مفرطاً إذا لم يرافقه تخطيط ومشاورات كافية بين القطاعات.

---

٨٣ وزارة البيئة الأردنية (٢٠١٣)، السياسة الوطنية لتغيُّر المناخ في المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠١٣-٢٠٢٠: إطار التوجيه الاستراتيجي القطاعي ، https://globalnaps.org/wp-content/uploads/2018/08/climate-change-policy-of-jordan.pdf.

٨٤ الوكالة الدولية للطاقة (٢٠٢٥)، «الأردن»، https://www.iea.org/countries/jordan.

٨٥ كويليام، ن.، وعبيد، ج. (Quilliam & Obeid). (٢٠٢٣). «كيفية إطلاق الإمكانات الكامنة في قطاع الطاقة المتجددة في الأردن»، تشاتام هاوس منصّة كلام، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، https://kalam.chathamhouse.org/articles/how-to-unlock-the-potential-of-jordans-renewable-energy-sector.

٨٦ بيليني، إ. (Bellini, E.). (٢٠١٩). «الأردن يعلق مزادات الطاقة المتجددة وإصدار تراخيص جديدة للمشاريع التي تزيد عن ١ ميغاواط»، PV Magazine، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩. https://www.pv-magazine.com/2019/01/28/jordan-suspends-renewables-auctions-new-licenses-for-projects-over-1-mw.

٨٧ كويليام، ن.، وعبيد، ج. (Quilliam & Obeid). (٢٠٢٣). «كيفية إطلاق الإمكانات الكامنة في قطاع الطاقة المتجددة في الأردن».

وغالباً ما تُجبر القيود المالية ومحدودية الموارد الأردنَ على اتباع هذا النوع من المركزية البراغماتية. فالبلاد فقيرة بالطاقة، وهي واحدة من أكثر الدول ندرة في المياه في العالم، فضلاً عن كونها مثقلة بالديون وتستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين. ويعتمد هدف الأردن المحدَّث لخفض الانبعاثات بنسبة ٣١ في المئة بحلول عام ٢٠٣٠، كجزء من مساهماته المحددة وطنياً، إلى حدّ كبير على الدعم الخارجي، بما في ذلك المشاريع التي تتماشى مع خطط العمل الوطنية للنمو الأخضر والشراكات بين القطاعين العام والخاص المنصوص عليها في رؤية المملكة للتحديث الاقتصادي.[٨٨] وعندما يأتي التمويل من المانحين الخارجيين أو البنوك المتعددة الأطراف، يشعر الأردن بضغط لتحقيق نتائج لضمان الدعم في المستقبل. وقد أدت هذه الديناميّة في بعض الأحيان إلى تنفيذ المشاريع بطريقة أكثر توجيهية من أعلى، لا سيما تلك التي تدعمها تمويلات مُيسَّرة، وقد تقلل من نطاق المشاورات العامة الأوسع نطاقاً ومساهمات أصحاب المصلحة المحليين.[٨٩]

وقد اعتمدت البرامج المموَّلة من المانحين، مثل مشروع كفاءة قطاع المياه ونقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت (قبل إلغائه)، على تخطيط تقنيّ للغاية استبعد إلى حد كبير المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. ولهذا الأمر أهمية خاصة لأنّ العديد من المجموعات المحلية تمتلك، بحُكم موقعها، معرفة عميقة عن النظم الإيكولوجية الهشة للبحر الميت والبحر الأحمر، بما في ذلك خبرات كوّنتها الملاحظة طويلة الأمد للمياه الجوفية والضغوطات على التنوع البيولوجي ومصادر التلوث والديناميات الاجتماعية-البيئية التي تؤثر على المجتمعات الساحلية والصحراوية. وبسبب عدم الاستفادة من هذه الخبرة، غالباً ما أغفلت عمليات تصميم المشاريع الحساسيات البيئية المهمة، أو قللت من شأن المخاطر البيئية المرتبطة بالتدخلات المقترحة. وبالمثل، لعبت القروض الميسَّرة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) وصندوق المناخ الأخضر دوراً محورياً في توسيع قطاع الطاقة المتجددة في الأردن. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات تميل إلى الاعتماد على شبكة ضيّقة من الوكالات الوطنية ومجموعة صغيرة من المستشارين المتكررين، بدلاً من الاعتماد على مشاركة عامة أوسع أو خبرات محلية متنوعة.

المشاركة والبراغماتية

من الناحية السياسية، لا تزال الأسرة المالكة والحكومة الأردنية تحرصان على الدعم الشعبي، بالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد ومستويات البطالة المرتفعة. وكثيراً ما تستخدم القيادة الخطاب التشاركي لتعزيز العقد الاجتماعي، وتعد بالاستجابة لاحتياجات المواطنين. وقد جرى إمّا تعديل عدد من المشاريع والسياسات (مثل مشروع نقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت، وإصلاحات نظام القياس الصافي للعدّاد ورسوم الطاقة المتجددة) أو تأجيلها أو تقليصها أو إيقافها نتيجة للرفض الشعبيّ الحازم لها

ويتجلّى النهج التشاركي في السياسات المناخية من خلال الإشارات المتكررة إلى الشمول. وعادة ما تضمُّ لجان تغيّر المناخ وفِرق العمل المعنية بالسياسات في الأردن بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية والأكاديميين. وتوجّه الدعوات بصفةٍ دوريةٍ إلى منظمات المجتمع المدني في الأردن للمشاركة في المشاورات الوطنية بشأن المناخ، بما في ذلك تلك المرتبطة باستراتيجياتٍ مثل الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ. ولكن رغم أن وجود هذه المنظمات يشير إلى الانفتاح على الحوار، يلاحظ العديد من الناشطين أن هذه

٨٨ الشريف، س.، والمعشّر، م. (El-Sharif, S.; Muasher, M.). (٢٠٢٤). «الهشاشة والحوكمة في سياق تغيّر المناخ في الأردن»، مقال باللغة الإنكليزية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ١٦ أيار/ مايو ٢٠٢٤. https://carnegieendowment.org/research/2024/05/jordan-climate-change-adaptation-commitments?lang=en.

٨٩ المرجع نفسه.

المشاركة نادراً ما تؤثر في القرارات النهائية بشكل ملموس، مما يترك انطباعاً بأن المشاركة، وإنْ كانت مشجعة، إلّا أنّ الخيارات الرئيسية غالباً ما تكون محددة سلفاً.[٩٠]

توجّه الدعوات بصفةٍ دوريةٍ إلى منظمات المجتمع المدني في الأردن للمشاركة في المشاورات الوطنية بشأن المناخ، ومع ذلك، وبينما يشير وجودها إلى الانفتاح على الحوار، يرى العديد من الناشطين أن هذه المشاركة نادراً ما تؤثّر في القرارات النهائية بشكلٍ ملموس.

يميل الأردن إلى تسخير قدراته المحدودة من خلال تركيز جهوده على عدد قليل من المبادرات شديدة الأهمية. ومن أبرز أمثلة ذلك السياساتُ المائية. فبغية مواجهة أزمة مياه حادة تفاقمت بسبب الجفاف والنمو السكاني، اتخذ الأردن إجراءات حازمة مثل فرض نظام توزيع صارم للمياه، والحد من الفاقد المائي، والمضي قدماً في مشروع كبير لتحلية المياه ونقلها من البحر الأحمر. وهذه إجراءات صارمة، لكن المواطنين يتحملونها إلى حد كبير لأن البديل هو شحٌّ يهدّد الوجود. وقد أظهر الأردنيون في حالات الطوارئ استعدادهم لقبول إجراءات حازمة من أعلى إلى أسفل طالما أنه جرى الإعلان عنها على أنها ضرورية ونُفِّذت بقدرٍ من الإنصاف.

وهذا يعني نوعاً من العقد الاجتماعي التكيّفي، حيث تعد الحكومة في الأوقات العادية بالشمول والحوار، ولكن في أوقات الأزمات، تتوقع من المواطنين أن يثقوا بقراراتها التكنوقراطية من أجل الصالح العام، حتى على حساب الاستدامة على المدى الطويل. وقد صمدت هذه الثقة حتى الآن في حالات مثل إدارة المياه، ربما لأن عواقب عدم اتخاذ أي إجراء واضحة للناس. وتُبرز التجربة الأردنية درساً أساسياً في مجال حوكمة المناخ التكيفية، وهو أنّ وضع سياسات شاملة متبوعة بتنفيذ حازم وخبير يمكن أن يحقق الكثير. ولكن، نظراً لقلّة وضوح النتائج، من غير المرجح أن تحظى الإجراءات المناخية بنفس مستوى الدعم الذي تحظى به الجهود المبذولة لإدارة الموارد المائية، وبالتالي يجب تعديل النهج باستمرار بناءً على الآراء المستقاة.

كيف تُوفّق المقاربات التكيّفية بين الشرعية والقدرة

تُبيّن حالتا مصر والأردن كيف تتلاقى حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياقات سياسية واقتصادية مختلفة حول نماذج التكيّف لمواجهة التحديين المزدوجين المتمثلين في الشرعية (ثقة الشارع وتأييده) والقدرة (التنفيذ الفعال وحل المشكلات). ومن خلال تشجيعها المشاركة – حتى لو كانت انتقائية – تهدف الحكومات إلى اكتساب الشرعية للإجراءات المتعلقة بالمناخ. وبينما تُبدي غالبية المواطنين اهتماماً أكبر بتأثير السياسات على سبل عيشهم، فإن الكثيرين منهم يكونون على استعداد أكبر لقبول السياسات، وحتى تغيير سلوكهم، إذا شعروا بأنهم مشاركون أو على الأقل رأوا أن مخاوفهم مأخوذة في الاعتبار.[٩١] وعلى سبيل المثال، إن تركيز مصر على الحوار الوطني، وإشراك الأردن للمنظمات غير الحكومية في لجان السياسات، هي محاولات لتعزيز ما يسميه علماء السياسة "شرعية المدخلات" (الشرعية التي تكتسبها السياسة من عمليات صنع القرار الشاملة والشفافة والتشاركية). إذ تشير هذه المبادرات إلى أن صوت عامّة الناس مهم، مما يمكن أن يعزّز العقد الاجتماعي في شأن العمل المناخي.

---

٩٠ حسين، ح. (Hussein, H.). (٢٠٢٥). «نحو عمل مناخي شامل في الأردن»، تقرير، المبادرة العربية للإصلاح. https://www.researchgate.net/publication/393121828_Toward_Inclusive_Climate_Action_in_Jordan.

٩١ بيكيت، م.، وفانر، ر. (Bicket, M.; Vanner, R.). (٢٠١٦). «تصميم مزيج السياسات من أجل كفاءة الموارد: دور القبول العام»، Sustainability، المجلد ٨، العدد ٤، ص. ٣٦٦. https://doi.org/10.3390/su8040366.

كما يساعد الشمول أيضاً في مواءمة السياسات مع الاحتياجات المجتمعية. إذ يمكن للمجتمع المدني أن يكون جسراً بين الشارع والدولة، وأن يسائل الحكومات لضمان أن تعكس السياسات الحقائق على أرض الواقع.

غيرَ أنّ الحوكمة التشاركية للمناخ ليست حلاً سحرياً، كما أن "شرعية المخرجات" (الشرعية التي تكتسبها السياسة من جودة نتائجها) لا تقل أهمية. إذ تعتمد كفاءة حوكمة المناخ على كيفية تنظيم المؤسسات وتنسيقها. وعلى سبيل المثال، يتميز النظام المناخي في الجزائر بدرجة عالية من المركزية تحت إشراف وزارة البيئة، ولكنه يعاني من تجزئة الاختصاصات ومحدودية التخطيط المشترك بين الوزارات.[٩٢] في المقابل، تتيح اللجنة المشتركة بين الوزارات والمجالس الجهوية في المغرب التنسيق الأفقي والرأسي، مما يعزز كفاءة الأداء والشرعية.

ولا تقتصر مزايا الحوكمة التكيفية على زيادة المشاركة فحسب، بل تشمل أيضاً تحقيق الإدماج الكافي لمنح الشرعية والمِلكية المحلية، مِن دون المساس بجداول التنفيذ أو اتساق السياسات. ويمكن أن تؤدي المشاورات إلى كسب التأييد، ولكنها قد تؤدي إلى إبطاء اتخاذ القرارات، في حين أن المشاريع المركزية يمكن تنفيذها بشكل أسرع، ولكنها تنطوي على مخاطر ردود فعل سلبية من الشارع أو مشاكل غير متوقعة. ويكمن المسار الأمثل في مكان ما في الوسط، وقد يختلف هذا بين البلدان وسياقاتها المختلفة، فيجمع بين بين كفاءة الإجراءات الحكومية الحاسمة، وشرعية مشاركة أصحاب المصلحة. ولهذا التوازن أهميته الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظراً لهشاشة العقود الاجتماعية الضمنية وتفاوت القدرات المؤسسية.

تفترض الحوكمة التكيفية، كمفهوم، أنّ لدى الدول القدرة المؤسسية على تعديل مسارها عند الحاجة، وهو افتراض قد لا ينطبق في البيئات الهشة أو التي تعاني من نقص الموارد. وتُجسّد دراسات الحالة هذه التعقيدات. فلدى تونس، على سبيل المثال، أطر قانونية قوية للمشاركة، ولكن ضعف المؤسسات حدَّ من تأثيرها العملي. في المقابل، حققت المملكة العربية السعودية تقدماً كبيراً في مجال الطاقة المتجددة من خلال السيطرة من أعلى إلى أسفل، لكن المجال المتاح للمجتمع المدني لا يزال محدوداً.

بالإضافة إلى ذلك، تفتقر العديد من الحكومات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى القدرة التقنية أو المالية على إدارة المسؤوليات المناخية. على سبيل المثال، لا تتمتع السلطات الجهوية في الجزائر بصلاحيات واضحة، كما أن معرفتها بالمناخ محدودة، مما يعوق التخطيط للتكيف على مستوى الولايات.

وعلاوة على ذلك، في السياقات السياسية الهشة، مثل لبنان وليبيا وتونس بعد الثورة، غالباً ما تأتي سياسة المناخ في المرتبة الثانية بعد الشواغل المالية والأمنية الملحّة. ويؤدي هذا التراجع في الأولوية إلى إضعاف الذاكرة المؤسسية والتنسيق، مما يُصَعّب الحفاظ على استراتيجيات المناخ على المدى الطويل. وتتطلب الحوكمة التكيفية في مثل هذه البيئات الاندماج في التنمية الأوسع، إذ تستلزم الحوكمة التكيفية في مثل هذه الظروف الإدماج في التنمية الأوسع، أو ضمن أجندات تقديم الخدمات للحفاظ على مكانتها البارزة.

في السياقات السياسية الهشة، مثل لبنان وليبيا وتونس ما بعد الثورة، غالباً ما تأتي سياسة المناخ في المرتبة الثانية بعد الشواغل المالية والأمنية الملحّة.

٩٢ أركيه وخليل، (Arkeh & Khalil). (٢٠٢٤). «حوكمة المناخ في الجزائر: تحليل القدرات المؤسسية، التحديات والمسارات الاستراتيجية».

ومن خلال الإبقاء على السيطرة التكنوقراطية والتركيز على الأداء، يمكن للحكومات معالجة مشاكل القدرات والكفاءة التي غالباً ما تعاني منها الأنظمة التشاركية بالكامل. وتتطلب المشاريع المعقدة مثل مجمّعات الطاقة الشمسية والبنية التحتية للمياه، أو صفقات التمويل المناخي، خبرة فنية وتنسيقاً سريعاً، وهو ما يمكن أن توفره الحوكمة من أعلى إلى أسفل. ويؤدي ذلك إلى تحسينات واضحة يمكن أن تعزز النتائج أو الثقة الشعبية في الحكومة لأنها تحقق فوائد ملموسة.

كذلك يمكن أن تخلق الحوكمة التكيفية دورة إيجابية مع إشراك أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة لبناء الدعم، مما يُسهّل التنفيذ. ومن ثم فإن التنفيذ الناجح يعزز الثقة العامة، ما يجعل المواطنين أكثر استعداداً للمشاركة البنّاءة حين يُستشارون بشأن مشروع ما مستقبلاً.

ومن المفهوم أنّ تحقيق ذلك ليس بالأمر السهل. ففي كثير من الأحيان تُجرى المقايضات. إذ يُضحَّى بدرجة معيّنة من المشاركة من أجل الكفاءة، أو يُصار إلى إبطاء بعض الكفاءة من أجل الحصول على تأييد أوسع. وتُظهر أمثلة مصر والأردن المقايضات على أرض الواقع. إذ تميل مصر بشدة نحو الكفاءة والسيطرة السياسية، مما يساعد في إنجاز المشاريع، ولكن يمكن القول إنها تفتقر إلى التأييد العام الأعمق. ويميل الأردن نحو التشاور من حيث المبدأ، ولكن عندما يقتضي الأمر اتخاذ إجراءات عاجلة، فإنه يجعل القرارات مركزية لإنجاز الأمور، مما يعرّضه لخطر خيبة أمل أولئك الذين يشعرون أن مساهماتهم لم تولَ الأهمية. إلا أنّ حقيقة سعي الطرفين إلى تحقيق مزيج من المقاربتَين، تشير إلى إدراك بعض قادة المنطقة أن إدارة المناخ لا يمكن أن تكون أحادية البعد. إذ يشكّل تغيّر المناخ تحدياً كبيراً يتطلب تحولاً مجتمعياً وشرعية وحلولاً تقنية وقدرات.

ينشأ نموذج التكيّف بدافع الضرورة وليس اختياراً. وتواجه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تهديدات مناخية مُلحّة، لكن أيّ إجراء لمعالجة هذه القضايا، يراه الشارع على أنه غير شرعي، أو غير عادل، قد يؤدي إلى ردّ فعل اجتماعي سلبيّ – مثلما حدث في الأردن ردّاً على إصلاحات دعم الطاقة، وإصلاحات تعرفة المياه وسياسات العدادات، ومشروع نقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت، ونظام النقل السريع بالحافلات في عمّان – في حين أن أيّ إجراء متردّد أو بطيء قد يكون غير فعّال ويأتي بمثابة خطوة إلى الوراء في مسيرة التنمية.

ويتمثل النهج التكيّفي في توجيه إدارة المناخ بواقعية. ويهدف هذا النهج إلى أن يكون شاملاً بما يكفي للاستفادة من دعم المجتمع ومعرفته، وعملياً بما يكفي لتنفيذ الحلول على نطاق واسع. وقد تجلّى هذا النهج بالفعل في التعديلات التي أجرتها مصر والأردن.

وفي نهاية المطاف، قد تُمهّد هذه النُهج التكيفية الطريق أيضاً لتطورٍ طويل الأمد في مجال الحوكمة. فقد تؤدي التجارب الصغيرة في مجال المشاركة إلى توسيع المجال الديمقراطي تدريجياً في بعض البلدان. وفي الوقت نفسه، يمكن لمبادرات المناخ الناجحة في مجال الاستثمار والتكنولوجيا أن تعزّز مؤسسات الدولة وثقة الشارع في الخبرة. وفي الوضع الأمثل، يمكن أن توجّه النماذج التكيفية الحالية حوكمة المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو مستقبل تكون فيه الدول مستجيبة وفعّالة، ونحو بلوَرة عقد اجتماعي يؤمن به المواطنون لأنهم يتمتعون بصوت مسموع ونتائج إيجابية.

ولا تُطرح الحوكمة التكيّفية على أنها نموذج متفوّق عالمياً من دون الاعتراف بالمقايضات. بدلاً من ذلك، تشير دراسات الحالة إلى أن المزج بين النهجين، التشاركي والتكنوقراطي، يمكن أن يساعد في الاستفادة من نقاط القوة في كليهما. وعلى سبيل المثال، فتح الأردن ومصر حوارات لبناء الدعم العام، مع استخدام وكالات متخصصة لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية. ويسعى هذا النموذج الهجين إلى الحفاظ على التنفيذ السريع عند الضرورة، مع توسيع نطاق الشمول بالتدريج لبناء الشرعية.

٠٤
التوصيات السياساتية

يتطلب تعزيز الحوكمة المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدابير سياسات عامة مخصصة ومراعية للسياق تُعزز المشاركة وتدعم القدرات المؤسسية وتُحسّن الشفافية.

من بين النُّهج السائدة في مجال العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينطوي نموذج الحوكمة المناخية التكيفية على إمكانية تحقيق أكبر قدر من الفعالية، لا سيما عند النظر في الظروف الفردية لكل بلد. ويوازن هذا النهج بين المطلبين اللذين سلّطت عليهما هذه الورقة الضوء، وهما ضمان الشرعية من خلال المشاركة، وضمان القدرة على العمل بكفاءة. وتُركز توصيات السياسة العامة الواردة أدناه على تدابيرَ عملانيّة قصيرة الأجل يمكن دمجها في المؤسسات القائمة بهدف تحسين التنفيذ، مع تعزيز الثقة الشعبية.

توصيات لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

صُمّمت هذه التوصيات لتكون قابلة للمواءمة مع سياقات الحوكمة المتنوعة في جميع أنحاء المنطقة. وفي حين أنّ الحوكمة المناخية التشاركية هي هدف مرغوب لما لها من مزاياها على صعيد الشرعية، إلا أنّ شكلها وتوقيتها يجب أن يُراعيا النظام السياسي لكل بلد، ومستوى اللامركزية والقدرات المؤسسية فيه.

- **تقييم الملاءمة السياسية والمؤسسية للنُّهج التشاركية.** فالمشاركة ليست نظاماً واحداً يناسب الجميع. إذ يتعيّن على الحكومات أن تستعين بمستشارين للمساعدة في تحديد المراحل التي يكون فيها إشراك أصحاب المصلحة وعامّة الناس في دورة السياسات أكثر فائدة. وعلى سبيل المثال، في النظم المركزية، يمكن للتشاور في المراحل التمهيدية بين صانعي السياسات والمزارعين بشأن خطط المياه أن يبني الشرعية. ويمكن أن يشمل ذلك التشاور بشأن تغيرات المحاصيل وطرق الريّ لمعالجة ندرة المياه المتزايدة وارتفاع درجات الحرارة. وفي الأنظمة الأكثر لامركزية، قد يكون من الأجدى تمكين الجهات الفاعلة البلدية.

- **تنظيم المشاركة، لدعم التنفيذ، وليس لتأخيره.** ينبغي أن تحرص الحكومات على أن يكون الإشراك محدداً زمنياً ومركّزاً لتجنّب جمود السياسات. ومجرّد التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع محدد، يتعين

على الحكومات تبسيط التنفيذ من خلال تمكين وحدات التنفيذ العامة أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو الوكالات الإقليمية من خلال التمويل أو تفويض الصلاحيات.

- **تكييف استراتيجيات الشفافية والتواصل لتُلائم السياق السياسي.** وإعداد لوائح حرية الحصول على المعلومات للسماح بالوصول إلى مقاييس الأداء المتعلقة بالمناخ. وحتى في الأنظمة التي يكون فيها المجال المدني محدوداً، يمكن للحكومات تعزيز الفهم العام من خلال شرح الأهداف المناخية والمفاضلات وخطط التنفيذ، بغضّ النظر عما إذا كان الشارع يُشاوَرُ رسمياً أم لا. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل خطط اتصال أحادية الاتجاه لشرح المخاطر والدوافع وراء الإجراءات السياساتية.

- **الاستثمار في بناء القدرات حيث تكون اللامركزية جزءاً من الاستراتيجية.** في الأنظمة التي تتمتع فيها الحكومات المحلية بالصلاحيات، ينبغي للحكومات المركزية تدريب السلطات المحلية وتزويدها بالموارد اللازمة لتمكينها من تقديم الدعم الفعال لخطط التخفيف والتكيف.

- **مأسسة آليات مراجعة السياسات المناخية بما يتناسب مع قدرات الحوكمة.** وحيثما أمكن، إجراء مراجعات سنوية أو كل سنتين لتنفيذ السياسات المناخية بمشاركة المجتمع المدني وخبراء تقنيين مستقلين. وفي البيئات الأكثر تحكُّماً، البدء بالرصد التقني وتوسيع نطاق المشاركة بمرور الوقت.

توصيات لمنظمات المجتمع المدني ونشطاء المناخ

في البلدان التي تطبق أطر عمل تشاركية، تساهم منظمات المجتمع المدني بالفعل في التوعية العامة ورصد السياسات وتنفيذ المشاريع الصغيرة. وغالباً ما يتمثل التحدي في هذه السياقات في الحجم والاستدامة، الأمر الذي يتطلب اعترافاً سياسياً وتمويلاً محلياً ودولياً مستداماً.

- **تكييف الاستراتيجيات لتُلائم السياق السياسي.** ينبغي لمنظمات المجتمع المدني في البيئات الأكثر تشاركيةً الاستفادة من المسارات القانونية، واستخدام التقاضي والضغط البرلماني، لدعم الحقوق البيئية والتأثير على التشريعات. كما أن إظهار الشراكات البناءة يمكن أن يبني الثقة مع الحكومة. أما في السياقات الأكثر تقييداً، فيتعيّن على منظمات المجتمع المدني التركيز على تطوير واستخدام خبراتها الفنية، وتثقيف الرأي العام، وصياغة التوصيات بما يتماشى مع الأهداف الوطنية أو خطط التنمية.

- **تعزيز التنسيق الإقليمي.** ينبغي لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في واحدة من شبكتين للمجتمع المدني معنيتين بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شبكة العمل المناخي في العالم العربي، والشبكة العربية للبيئة والتنمية – RAED) من أجل تبادل الخطط وتنسيق أنشطة المناصرة وإعلاء صوتها الجماعي.

- **إشراك الوعي العام من خلال وسائل الإعلام والتعليم.** إذ يمكن أن تساعد زيادة وعي المواطنين بعلوم المناخ والحلول المتعلقة به في الحفاظ على الضغط العام المستنير من أجل العمل. وينبغي توسيع نطاق الجهود السابقة التي بذلتها منظمات المجتمع المدني في لبنان والمغرب وتونس والأردن ومضاعفتها.

- **الحفاظ على قنوات تواصل غير رسمية مع الحكومة.** إذ يمكن أن يؤدي بناء علاقات مع المسؤولين من المستوى المتوسط من خلال فعاليات شبه رسمية وتقديم الدعم الفني أو التنفيذي إلى تأثير طويل الأمد، حتى في الأنظمة الأقل تشاركية.

- **مناصرة الدعم على مستوى النّظُم الإدارية.** يتعيّن على منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بإمكانية الوصول المؤسسي أن تضغط بشكل جماعي من أجل الحماية القانونية، والشمول الرسمي في دورات

التخطيط الوطنية، وتخصيص ميزانيات يُعوَّل عليها. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني إعطاء الأولوية لإصلاح قوانين المنظمات غير الحكومية، وحقوق التقاضي البيئي، وآليات تمويل منظمات المجتمع المدني التي لا تعتمد على المانحين، والضغط من أجل تحقيق ذلك.

توصيات للمؤسسات الدولية لتمويل المناخ والوكالات المانحة

ينبغي تكييف استراتيجيات تمويل المناخ مع السياقات السياسية والمؤسسية المتنوعة في المنطقة. وينبغي للمانحين، ومعظمهم من المؤسسات والمنظمات الأوروبية، تجنّب الشروط الموحدة للجميع، وبدلاً من ذلك استخدام حوافز تراعي الحوكمة وتعزز التنفيذ والشفافية والشمول.

- **استخدام معايير تمويل مخصصة لتشجيع تحسينات الحوكمة.** في الدول ذات النهج لتشاركيّ، ربطُ التمويل بمراحل التنفيذ. وفي السياقات الأكثر تكنوقراطية، إعطاء الأولوية لتدابير الشفافية، وتمويل المشاريع ذات الفوائد العامة الملموسة، وإدراج مكوّنات تشرك الجهات الفاعلة المحلية.
- **دعم بناء القدرات المؤسسية والمدنية.** الاستثمار في البرامج التي تعزز قدرات الدولة والمشاركة المدنية، مثل تعزيز وحدات التنسيق الوطنية المعنية بالمناخ (بالإضافة إلى البرامج الحالية في مصر والأردن والمغرب)، وتدريب البلديات على التخطيط المناخي، والتدريب على كيفية تصميم مشاريع مناخية للحصول على تمويل مناخي (بناءً على البرامج الحالية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية)، وبناء القدرات الفنية لمنظمات المجتمع المدني (على غرار برامج الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس والأردن ومصر، أو مراكز أبحاث المناخ الجامعية القوية بالفعل في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).
- **تمويل المشاريع التجريبية التشاركية وإبرازها.** واستخدام المِنح لدعم العروض المحلية للتصميم والتنفيذ التشاركيَّين. إذ يمكن أن يؤثر إبراز النجاحات على جداول الأعمال الوطنية ويرشِد السلطات المحلية في البلدان الأخرى.

توصيات لهيئات التعاون الإقليمي ومبادراته

تضطلع المنتديات الإقليمية بدورٍ هام في تعزيز العمل المناخي الشامل مع استيعاب نماذج الحوكمة المختلفة. وتُعتبر المرونة وتبادل المعرفة ووضع المعايير أموراً أساسية.

- **تصميم منصات تعاونية تربط بين أنماط الحوكمة.** وعلى جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي ومبادرات مثل المبادرة الخضراء للشرق الأوسط والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ومبادرة تغير المناخ في شرق المتوسط والشرق الأوسط (EMME-CCI)، إنشاء مجموعات عمل فنية معنية بقضايا مثل المياه والطاقة والزراعة. وينبغي أن تشمل هذه المجموعات مسؤولين حكوميين وخبراء تقنيين، وحيثما أمكن، مراقبين من المجتمع المدني. ويمكنهم وضع مبادئ توجيهية إقليمية مشتركة (مثل إدارة الجفاف) تتكيف معها الدول محلياً إما بطرق تشاركية أو تكنوقراطية.

— **تطبيع ممارسات الحوكمة الشاملة.** ينبغي أن تعزز المبادرات الإقليمية بشكل صريح الحوكمة المناخية التكيفية وتشجع الدول على الإبلاغ ليس فقط عن الانبعاثات أو المشاريع، بل أيضاً عن كيفية إشراك المواطنين والأعمال التجارية. ويمكن للإجراءات المتعلقة بوضع المعايير – مثل اشتراط تمثيل أصحاب المصلحة المتعددين في الوفود الوطنية إلى الاجتماعات الإقليمية – أن تساهم تدريجياً في مأسسة ممارسات الشمول.

تهدف هذه الخطوات القابلة للتنفيذ مجتمعةً إلى تعزيز الحوكمة المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحقيق الهدفين المتلازمين المتمثلين في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتجديد العقد الاجتماعي. وبدعم من خريطة الطريق هذه، يمكن لصانعي السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجتمع المدني والشركاء الدوليين الانتقال من مرحلة فهم تحديات إدارة المناخ إلى مرحلة التغلب عليها.

ومن المهمّ عند تنفيذ هذه التوصيات أن يظلّ كلّ طرف من الأطراف الفاعلة مرناً ومستعداً للتكيّف. فالتغير المناخي في حد ذاته ديناميكي، ومع تفاقم آثاره، قد تجد حتى الحكومات الممتنعة أنها في حاجة إلى مزيد من تعاون المواطنين. وعلى العكس من ذلك، قد تواجه بعض الأنظمة التشاركية اختبارات استقرار تتطلب إجراءات فعالة من أعلى إلى أسفل. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتبنّى عقلية التعلّم، وأن ترصد ما ينجح في عمليات التكيّف في مجال الحوكمة، والاستعداد لتغيير الاتجاه أو تكرار التجربة أو توسيع نطاقها.

لا يوجد نموذج واحد للحوكمة المناخية يمكن لجميع البلدان اعتماده لاتخاذ إجراءات مناخية ناجحة. فالنهج الدستوري التشاركي يتفوّق في بناء الثقة العامة ومواءمة الإجراءات المناخية مع احتياجات المجتمع، ولكنه قد يتعثر إذا كانت المؤسسات تفتقر إلى القدرات، أو إذا أعاق بناء التوافق اتخاذ إجراءات عاجلة. ويمكن للنهج القائم على الاستثمار والتكنولوجيا أن يحقق مشاريع سريعة ويحشد موارد هائلة، ولكنه في بعض السياقات ينطوي على مخاطر رفض الجمهور وتغيير السياسات إذا شعر المواطنون بالإقصاء. وترى هذه الورقة أنّ نموذج الحوكمة التكيّفي، الذي يُشرك أصحاب المصلحة بما يكفي لمنح الشرعية، ويمنح السلطات في الوقت نفسه الصلاحية لتنفيذ السياسات الخضراء بشكل حاسم، هو الأنجح في مجال العمل المناخي. وبذلك فإنّ البلدان التي تعدّل سياساتها باستمرار بناءً على الآراء المستقاة (من المستثمرين والمجتمعات المحلية والخبراء) تكون أكثر قدرة على ضمان استثمارات خضراء مستدامة، وضمان جدوى المشاريع على المدى الطويل، والحفاظ على الدعم العام.[٩٣] وبعبارة أخرى، فإنّ الدول الأكثر "تكيّفاً" تكون أكثر قدرة على التوفيق بين السرعة وتقبّل الشارع، وهو أمر لا مفر منه. ورغم عدم وجود صيغة مثالية، فإن تبنّي الحوكمة المناخية التكيفية يوفّر مساراً عملياً للمضي قدماً. فهو يعترف بالواقع الاقتصادي وبضرورة اتخاذ إجراءات مناخية عاجلة، مع إرساء السياسات على موافقة الرأي العام وثقته.

٩٣ هايتايان، ل.، وكيسكِس، هـ (Haytayan & Keskes). (٢٠٢٣). «التحوّل في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الطريق إلى مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP٢٨)».

نبذة عن المؤلف

كريم الجندي: زميل مشارك في برنامج تشاتام هاوس للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو خبير في مجال التحوّل على صعيد الطاقة والسياسات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يشغل أيضاً منصب المدير التنفيذي لمعهد الكربون، وهو مركز أبحاث يركّز على الطاقة والمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتناول أبحاث الجندي أوجه التقاطع بين الدبلوماسية المناخية وجغرافيا الطاقة والتنمية المستدامة في المنطقة. وهو يركّز على كيفية تعامل المنطقة مع التحوّل في مجال الطاقة وتأثيرات تغيّر المناخ وسط المشهد الجيوسياسي المتغير.

ويقدّم الجندي المشورة بانتظام لصانعي السياسات والدوائر الدبلوماسية والمنظمات الدولية بشأن سياسات المناخ واستراتيجيات الاستدامة الخاصة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو مؤلف غزير الإنتاج، وله منشورات في وسائل إعلام رائدة تتناول موضوعات مثل الجغرافيا السياسية للطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتحولات في الخليج، وإدارة المناخ على الصعيد الإقليمي.

شكر وتقدير

يودّ المؤلف أن يتقدم بالشكر إلى جميع المشاركين في ورش العمل التي انعقدت في لندن وبيروت في شأن العقد الاجتماعي، وإلى جميع المراجعين الذين لم تُذكر أسماؤهم هنا والذين خصصوا وقتهم لتقديم ملاحظات قيّمة على هذه الورقة. كما يتوجه بالشكر إلى مايكل تسانغ على دعمه التحريري القيّم في هذه الورقة.

تسنّى إصدار هذه الورقة بفضل منحة من مؤسسة كارنيغي في نيويورك. ويتحمل المؤلف وحده المسؤولية عن التصريحات والآراء الواردة في هذه الدراسة.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات أو استرجاعها، دون إذن كتابي مسبق من صاحب حقوق الطبع والنشر. يرجى توجيه جميع الاستفسارات إلى الناشرين.

لا يُعرِب تشاتام هاوس عن آرائه الخاصة. الآراء المعبَّر عنها في هذا المنشور مسؤولية المؤلف (المؤلفين).

حقوق الطبع والنشر © المعهد الملكي للشؤون الدولية، 2025
صورة الغلاف: نظام طاقة شمسية أقامه مزارع في حيّ مدينة السادات بالمنوفية، شمال مصر، 4 آذار/مارس 2023.
حقوق الصورة: Mohamed El - Shahhed/Anadolu Agency/Getty Images

الرقم الدولي المعياري 0 668 78413 1 978
المُعرِّف الرقمي 10.55317/9781784136680

للاستشهاد بهذه الورقة: [باللغة العربية]، الجندي، ك. (2025)، كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستفادة من حوكمة المناخ التكيفية: تحقيق التوازن بين النهج القائم على الحقوق والنهج التكنوقراطيّ، ورقة بحثية، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية، https://doi.org/10.55317/9781784136680.

طُبِع هذا المنشور على ورق معتمد من مجلس رعاية الغابات (FSC).
التصميم: designbysoapbox.com

تفكير مستقل منذ عام ١٩٢٠

تشاتام هاوس

المعهد الملكي للشؤون الدولية،
تشاتام هاوس
St James's Square, London SW1Y 4LE 10
هاتف: 5700 7959 20 (0) 44 +
للتواصل:www.chathamhouse.org | contact@chathamhouse.org

مؤسسة خيرية مسجلة برقم: 208223